



١٣ أغسطس ٢٠٢٣

بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية

بشأن

الورقة المالية/ ثقة لإدارة الأعمال والتنمية

بالإشارة إلى البيان المنشور من الهيئة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٢ عن وجود ملاحظات بشأن بعض بنود القوائم المالية للشركة والمتعلقة بإيرادات ومصرفيات الشركة والتي تم بناءً عليها إيقاف التعامل على أسهم الشركة لحين قيامها بالرد على استفسارات الهيئة، تم التواصل مع الشركة المذكورة للرد على الاستفسارات المشار إليها إلا أنه لم يرد للهيئة من الشركة الرد الكافي والمؤيد بالمستندات.

وانطلاقاً من دور الهيئة في الحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق المتعاملين فقد تم صدور قرار الهيئة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢١ بتكليف أحد مراقبي الحسابات المقيد لدى الهيئة لمراجعة عناصر القوائم المالية لشركة/ ثقة لإدارة الأعمال والتنمية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وإصدار تقرير عنها وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم ٨٠٠ (تقرير المراجع عن المهام ذات الأغراض الخاصة) إعمالاً لنص المادة (٦) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

وبتاريخ ٢٠٢٣/٨/٣ ورد تقرير مراقب الحسابات والذي انتهى الرأي به بأن القوائم المالية لشركة ثقة لإدارة الأعمال والتنمية عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ لا تعبر بوضوح وعدالة في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وكذا عن نتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، ونوجز أدناه أهم الملاحظات التي وردت بالتقرير:

١. قيام الشركة بإثبات كافة معاملاتها طبقاً للأساس النقدي وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية الواجبة التطبيق بنص القانون، والتي تقضي باتباع أساس الاستحقاق.
٢. الشركة ليس لديها حركة مستندية منتظمة ولا يوجد لديها نظام محاسبي يمكن منه الاطمئنان إلى سلامة القوائم المالية ولا يوجد نظام رقابة داخلية ولا يوجد إدارة مراجعة داخلية.
٣. عدم قيام الشركة بجرد المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ واكتشاف عجز بمخزون العجول.
٤. تضمنت الأرصدة المدينة بند مدينو شراء أصول والبالغ نحو ١,٨ مليون جم رصيد متوقف منذ مدة ويتعين تكوين خسائر اضمحلال بكامل قيمته.

ومرفق طيه التقرير المعد من مراقب الحسابات المكلف من الهيئة والموضح به كافة المخالفات التي تم إثباتها من واقع فحص القوائم المالية عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١. وبناءً على ما سبق، قررت الهيئة استمرار إيقاف أسهم الشركة ومنح الشركة مهلة ١٥ يوم لتصويب كافة المخالفات الواردة بتقرير مراقب الحسابات وموافاة الهيئة والبورصة بتقرير بكافة التصويبات خلال المهلة الممنوحة.



تقرير الى / الهيئة العامة للرقابة المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة ثقة لإدارة الاعمال والتنمية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وهذه القوائم مسؤولة إدارة الشركة ومسئوليتنا ابداء الرأي على هذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط واداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة. وتتضمن اعمال المراجعة اجراء فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والايضاحات الواردة بالقوائم المالية. كما تتضمن اعمال المراجعة أيضا تقييما للسياسات وللقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي اعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والايضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة. ونري ان ما قمنا به من اعمال المراجعة يعد أساسا مناسباً لأبداء رأينا على هذه القوائم المالية.

وفي ضوء جوهرية الأمور والملاحظات الواردة في ملحق التقرير المرفق فمن رأينا ان القوائم المالية المشار اليها أعلاه لا تعبر بوضوح وعدالة في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعن نتيجة اعمالها وتدققاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين السارية.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

تحريرا في: ٢٠٢٣/٠٨/٠١

د/ خالد ضحاوي
رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
رئيس الجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية (٤٥٤)
جمعية المحاسبين الامريكية (٦٥١٢)
سجل المحاسبين والمراجعين (١٢٦١٥)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية (١٦٢)
سجل البنك المركزي المصري (٢٣٤)



رقم الصفحة	المحتويات
٣	ملخص التقرير
١٠	١. ملاحظات عامة
١٤	٢. ملاحظات على قائمة المركز المالي
١٤	٣. ملاحظات على قائمة الدخل
١٦	٤. ملاحظات على قائمة التدفقات النقدية
١٦	٥. ملاحظات على قائمة حقوق الملكية
١٦	٦. ملاحظات على الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
١٩	٧. ملاحظات على الأصول الثابتة
٢٣	٨. ملاحظات على المخزون
٢٤	٩. ملاحظات على العملاء
٢٧	١٠. ملاحظات على المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
٢٧	١١. ملاحظات على النقدية
٣٠	١٢. ملاحظات على رأس المال
٣٠	١٣. ملاحظات على التزامات ضريبة الدخل والضريبة مؤجلة
٣١	١٤. ملاحظات على دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٣١	١٥. ملاحظات على المخصصات
٣١	١٦. ملاحظات على صافي المبيعات
٣٤	١٧. ملاحظات على تكلفة المبيعات
٣٤	١٨. ملاحظات على مصروفات عمومية وإدارية
٣٦	١٩. ملاحظات على مصروف المساهمة التكافلية
٣٦	٢٠. تقارير مراقب حسابات الشركة





ملخص التقرير

- بناء على تكليف سيادتكم لنا بالقرار رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢١/٠٦/٢٠٢٣ لأداء المهمة الخاصة بمراجعة عناصر القوائم المالية لشركة ثقة لإدارة الأعمال والتنمية (ش.م.م) عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢ وإصدار تقرير وفقا لمعيار ٨٠٠ (تقرير المراجع عن المهام الخاصة). فقد بدأنا بالمراجعة المكتتبية للقوائم المالية لشركة ثقة لإدارة الأعمال والتنمية (ش.م.م) والتي تبين من خلالها وجود العديد من الأخطاء المادية في القوائم المالية المعتمدة للشركة سالفة الذكر في ٣١/١٢/٢٠٢٢ (مرفق ١) والتي لا تدعو للاطمئنان إليها. لذا فقد قمنا بزيارتين إلى مقر الشركة الزيارة الأولى بتاريخ ١٢/٠٧/٢٠٢٣ بالعنوان (ميدان الجزائر - المعادي) والزيارة الثانية بتاريخ ٢٥/٠٧/٢٠٢٣ وذلك في مقر الشركة الجديد والذي تم نقله إلى العنوان (مدينة عباد الرحمن بالمعادي الجديدة) بتاريخ ٢٢/٠٧/٢٠٢٣.
- وقد قمنا بالمراجعة المستندية والدفترية لما قامت الشركة بتوفيره من مستندات وبيانات قدر المستطاع. وقد بينت لنا هذه الانتقالات وجود العديد من المشاكل والمخالفات المالية والمادية والمحاسبية فيما قدم لنا من قوائم وبيانات ومستندات. الأمر الذي يدعو إلى الشك في كافة معاملات الشركة المالية والمحاسبية. وقد حاولنا قدر المستطاع تتبع الحسابات الموجودة بالشركة. وقد تبين لنا ان الشركة ليس لديها حركة مستندية منظمة وتعتمد فقط على حسابات النقدية والأساس النقدي في إثبات تعاملاتها والذي قمنا بمحاولة تتبع كل حركة نقدية تمت خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢. الأمر الذي أدى إلى اكتشاف العديد من المشاكل والأخطاء التي تزيد الشك في تلك الحسابات والأرصدة المستخرجة منها في ٣١/١٢/٢٠٢٢. وبيين تقريرنا المرفق المشاكل والأخطاء المالية الموجودة والتي سوف يتم توضيحها بداخل تقريرنا هذا تفصيلا.
- ويمكن أن نلخص المشاكل التي وجدناها خلال فحصنا فيما يلي (يمكن الحصول على صورته أكثر تفصيلا لكل المشاكل والملاحظات بالرجوع الي تقريرنا المرفق)





١. ملاحظات عامة: لا يمكن الاطمئنان إلى صحة القوائم المالية المعدة والمسلمة لنا عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (مرفق ١) حيث ان هذه القوائم قد خالفت معايير المحاسبة المصرية ولم تتبع مبدأ الاستحقاق بل اتبعت المبدأ النقدي في اثبات معاملاتنا. لا يوجد للشركة نظام محاسبي مكتوب او نظام رقابة داخلية او اداره للرقابة الداخلية. جميع أرصدة المركز المالي الموجودة بالقوائم المالية ليس عليها حركة وأن الحركة تلتخص في حركة خزينه من بيع مواشي وشراء مواشي وأعلاف ومصروفات عمومية خلال الفترة وهي حسابات نتيجة بقائمة الدخل. كما وجد العديد من الأخطاء المادية في القوائم المالية وفي الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية. كما تبين وجود العديد من الأخطاء المادية في المرفقات المعروضة مع محضر مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٢٦ لاعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ الأمر الذي قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة.

٢. ملاحظات على قائمة المركز المالي: بمراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ "مرفق ١" تبين أنه تم تويب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن الالتزامات المتداولة بالرغم من انه لا يمثل توقع لتدفق نقدي مستقبلي خارج ولم يتم خصمه من رصيد العملاء بالأصول المتداولة لتظهر الأصول بصورة عادلة مما يعطي صورة أكثر دقة على الوضع المالي مما له تأثير على نسبة الالتزامات على حقوق الملكية وكذلك رأس المال العامل والمستثمر في تاريخ إعداد القوائم المالية وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) عرض القوائم المالية و معيار (٢٨) المخصصات والالتزامات المحتملة

٣. ملاحظات على قائمة الدخل: لم يتم الإفصاح الكافي عن طبيعة إيرادات المبيعات وتكلفة المبيعات الواردة بقائمة الدخل طبقاً لمتطلبات الفقرة رقم (٨٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (١). لم تتضمن تكلفة المبيعات بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" مصروفات معتادة في هذا النشاط مثل (أجور عماله-مصروفات أدوية-مصروفات طب بيطري) ويثير هذا الأمر العديد من الشكوك في مدى صحة المصروفات المدرجة بقائمة الدخل وله تأثير كبير على المصروفات وحجمها وكذلك مجمل الربح وصافي الربح والوعاء الضريبي. كما لم يتم الإفصاح الكافي عن نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) - نصيب السهم في الأرباح. كما لم يتم احتساب او ادراج المصروفات الضريبية المؤجلة.

٤. ملاحظات على قائمة التدفقات النقدية: لم يتم مراعاة متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤) عند اعداد قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" حيث تم ادراج المكون من المخصصات ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ويتعين إدراجها ضمن التعديلات لتسوية صافي الربح قبل التدفقات النقدية. كما انه لم يتم إدراج ضريبة الدخل عن عام ٢٠٢٢ ضمن التعديلات لتسوية صافي الربح قبل التدفقات النقدية





٥. ملاحظات على قائمة حقوق الملكية: بمراجعة قائمة التغير في حقوق الملكية بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" تبين وجود اخطاء مادية بين الأرصدة الواردة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (مرفق ١) وبين الأرصدة الواردة بقائمة حقوق الملكية المرفقة بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

٦. ملاحظات على الإيضاحات المتممة للقوائم المالية: تبين وجود اختلاف بين صافي الأصول الثابتة الظاهر بالإيضاح (٣) بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (مرفق ١) وبين الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١". لم يتم الإفصاح عن الاثار المترتبة على تطبيق معايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية"، رقم (٤٨) "الايراد من العقود من العملاء"، رقم (٤٩) "عقود التأجير التمويلي" عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق ". لم يتم الإفصاح عن السنة المالية للشركة وفترة إعداد المركز المالي للشركة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وعلى الشركة مراعاة ذلك تطبيقاً لمبدأ الاستمرارية وفقاً لمتطلبات الفقرة رقم "٢٦" والفقرة رقم "٣٦" من معيار المحاسبة المصري رقم (١) " عرض القوائم المالية "

٧. ملاحظات على الأصول الثابتة: بالمراجعة اتضح عدم وجود سجل للأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١. بمراجعة بند الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" اتضح بأن اخر إضافات للأصول الثابتة تمت بعام ٢٠١٩ وبمراجعة المستندات المؤيدة لتلك الإضافات اتضح وجود فواتير تخص شركات مختلفة وبنفس رقم البطاقة الضريبية والسجل التجاري. وبمراجعة بند الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ اتضح أن اخر إضافات للأصول الثابتة تمت بعام ٢٠١٩ وبمراجعة المستندات المؤيدة لتلك الإضافات اتضح وجود أصول ثابتة غير مؤيدة بالمستندات بلغت قيمتها مبلغ ١٤٧.٨٨٥ جنيهاً. بالمراجعة تبين أنه لم يتم جرد الأصول الثابتة في نهاية العام المالي للتأكد من الوجود الفعلي لتلك الأصول. وبالمراجعة طبقاً لكشف الأصول المقدم لنا الثابتة تبين انه تم إعادة تبويب بعض الأصول فيما قبل ٢٠١٩ من بند مباني الي بند تجهيزات وتركيبات وبمراجعة نوعية الأصول نري ان هذه الأصول صحتها هي مباني. وبمراجعة مستندات الإضافات خلال ٢٠١٩ تبين وجود مستندات إضافات صحتها مباني من شركة أطلس العامة للمقاولات بمبلغ ٧٠١,١٠٠ قيمة تكلفة بمخازن العلف ومبني سكني العاملين ومبني حظائر المزرعة وهي مبويه ضمن بند التجهيزات وتركيبات. بناء على ما سبق يتضح وجود اختلاف بين نسبة اهلاك المباني ٢٪ ونسبة تجهيزات وتركيبات ٢٠٪. كما لم يتم الإفصاح الكافي عن اجمالي القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل ولا زالت تحت الاستخدام تطبيقاً للفقرة من رقم (٧٣) حتى الفقرة رقم (٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكها.





٨. ملاحظات على المخزون: وبالمراجعة تبين عدم وجود أي مستندات توضح شراء ذرة صفراء أو ردة أو سيلاج أو كروت صنف توضح هذه الحركة. تم صرف المخزون بالكامل خلال عام ٢٠٢٢ على أنه أعلاف في حين أنه يتضمن " علف مواشي، ذرة صفراء، ردة، سيلاج ". كما تبين أنه لا يوجد كروت صنف لأي نوع من هذه الأنواع بالحسابات. بالمراجعة تبين عدم إعداد جرد للمخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وأن ما تم تقديمه لنا هو جرد ٢٠٢٢/٠١/٠١ أي أنه رصيد ٢٠٢١/١٢/٣١ ونرى أنه كان من اللازم إعداد جرد فعلى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ خاصة مع وجود فرق في مخزن العجول حيث تبين أن الشركة لا يوجد لديها كروت صنف بالحسابات حتى يمكن إحكام الرقابة على حركة المخازن ومتابعة أرصدة المخزون. وقد قمنا في محاولة منا للتوصل إلى أرصدة مخزون العجول في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بإعداد كرت صنف للعجول بناء على عقود الشراء العرفية للشراء والبيع خلال العام ٢٠٢٢ وقد تبين من مراجعة بند المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (مرفق ١) أن رصيد المخزون كان من المفترض ان يكون ٢ عجل في حين يبلغ صفر جنيهه في القوائم المالية ولم تتمكن الشركة من تحديد أسباب هذا الاختلاف. وبمراجعة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ إيضاح رقم "٢-٦" المخزون لم يتم الإفصاح الكافي عن السياسة المحاسبية المتبعة في قياس قيمة المخزون بما في ذلك الطريقة المستخدمة في حساب التكلفة.

٩. ملاحظات على العملاء: لم يتم الإفصاح الكافي في الإيضاح رقم (١١) عن أسباب وأسس تكوين مخصص أرصدة العملاء بالرغم من عدم وجود نزاع قضائي في هذا الشأن. وبمراجعة بند العملاء في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بمبلغ ٧٢٧,٥٠٠ جنيهاً اتضح انه رصيد متوقف من سنوات سابقة. ولم نستطع مراجعة ذلك البند والتبين من أساس هذا التوقف مع العلم بأنه تم تكوين مخصص بنسبة ٦٦٪ من ذلك الرصيد. وبمراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ " مرفق ١" اتضح انه تم تسجيل المخصص المكون بنسبة ٦٦٪ من أرصدة العملاء المتوقفة ضمن بنود الالتزامات المتداولة بمبلغ ٤٨٣,١٧٠ جنيهاً ويتمثل هذا المبلغ في العملاء المتوقع عدم سدادهم لأرصدتهم خلال الفترات المستقبلية، لذا فإن هذا الرصيد ليس التزام على الشركة طبقاً لتعريف الالتزامات فقره ٤-١٥ حتى فقره ٤-١٩ بمعيار المحاسبة المصري رقم "١" عرض القوائم المالية.

١٠. ملاحظات على المدينون والأرصدة المدينة الأخرى: وجود أرصدة مدينة متوقفة من سنوات سابقة بند (مدينو شراء أصول ثابتة) بمبلغ ١,٨٧٤,٨٧٥ جنيهاً نوصي بضرورة إعداد مخصص اضمحلال بكامل هذا المبلغ. كما اتضح وجود رصيد متوقف لبند ضريبة القيمة المضافة بمبلغ ٢,٤٧٥ جنيهاً ولم نستطع مراجعة أساس هذا المبلغ حيث انه من سنوات سابقة ولم تتمكن من التوصل إلى أساس حساب هذا الرصيد ومدى إمكانية تحصيله أو خصمه. ونرى ضرورة تكوين مخصص اضمحلال بكامل هذا المبلغ. كما اتضح وجود رصيد متوقف لبند تأمينات لدي الغير بمبلغ ١٩,٠٠٠ جنيهاً ولم نستطع مراجعة أساس هذا المبلغ حيث انه من سنوات سابقة ولم تتمكن إدارة الشركة من توفير المستندات المؤيدة لذلك المبلغ أثناء مراجعتنا. ونرى ضرورة تكوين مخصص اضمحلال بكامل هذا المبلغ.





١١. ملاحظات على النقدية: بالاطلاع على جرد الخزينة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ "مرفق ١١" اتضح أنه يتم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة بالخزينة بلغت مبلغ ٤,٧٨٨,٣٦٧ جنيهاً في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ذلك مع عدم وجود تأمين على الخزينة ضد السرقة أو الحريق. كما تبين بمراجعة حركة الخزينة اتضح أن عمليات بيع وشراء المواشي تتم نقداً من الخزينة بناء على عقود عرفية على ورق الشركة. ووجود مستندات متضاربة لبعض الموردين. وتبين وجود مبالغ منسرفة بدون مستندات. وبالمراجعة اتضح أنه لا توجد حركة بالخزينة أو الحسابات خلال شهر مارس وإبريل ٢٠٢٢ ولم نتوصل لأسباب توقف الشركة خلال تلك الفترة. وفي محاولة منا لمتابعة حركة النقدية خاصة وأنه تبين أن حسابات وأرصدة المركز المالي متوقفة وبذلك يكون أساس الحسابات بالشركة هو الأساس النقدي ويتم الصرف والقبض فقط من خلال الخزينة. لذا فقد قمنا بإعداد تصور لحركة النقدية خلال العام ٢٠٢٢ وإعداد تحليل لكل حركة على حساباتها "مرفق ١٢". ومن حركة الخزينة تبين وجود العديد من المخالفات والمشاكل في الصرف النقدي حيث لا توجد مستندات للعديد من المصروفات. وكذلك وجود اختلاف بين المبالغ المسجلة للإيجار والإيجار الفعلي المنصرف. كما انه بناء على اطلاعنا على المكاتبات بين الهيئة العامة للرقابة المالية والشركة اتضح وجود غرامات تم توقيعها على الشركة وسدادها من إدارة الشركة وغير مسجلة ضمن المصروفات العمومية المنصرفة من الخزينة بالرغم من وجود المستندات المتعلقة بها وتم تجميع تلك الفواتير والمستندات وبلغت إجماليها مبلغ ١٢٤,٨٦٤ جنيهاً. وقد أفادت الإدارة أنه تم سداد بعض هذه المبالغ من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة السابق بصفه شخصيه ولم نتسكن من الحصول على ما يفيد ذلك أو معرفة أسباب سداد شخص لمديونية خاصة على شركة مساهمه مصرية والتي تعتبر شخصية مالية مستقلة طبقاً للقوانين المصرية ومعايير الخاسبة المصرية. كذلك بالمراجعة تبين وجود فروق بين بعض المبالغ المنصرفة من الخزينة والمستندات الداخلية (إيصالات الصرف) المؤيدة لها. كما تبين ان الشركة تسجل المصروفات بالأسلوب النقدي. ليس بأسلوب الاستحقاق كما تنص معايير الخاسبة المصرية مما يعد مخالفة وله تأثير كبير على القوائم المالية والنتائج المسجلة بها.

١٢. ملاحظات على رأس المال: بلغ رأس المال المرخص به للشركة مبلغ ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً "أربعون مليون جنيهاً" وبلغ رأس مال الشركة المدفوع مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً وذلك بالمخالفة لمتطلبات المادة رقم "١٠" من قواعد قيد وشطب الشركات بالبورصة المصرية والتي تنص على "الا يزيد رأس المال المرخص للشركة الراغبة في قيد أوراقها المالية في البورصة عن خمسة أمثال رأس المال المصدر". لذا يجب على الشركة زيادة رأس المال المصدر أو تخفيض رأس المال المرخص به طبقاً لتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية.

١٣. ملاحظات على التزامات ضريبة الدخل والضريبة مؤجلة: بالمراجعة تبين عدم سداد الشركة لضرائب الدخل للأعوام ٢٠٢١ وكذلك ٢٠٢٢ وذلك بالمخالفة لقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ مما قد يترتب عليه غرامات ومشاكل ضريبية على الشركة مما يتطلب تكوين مخصص لمواجهة تلك المخاطر. بمراجعة حساب ضريبة الدخل تم الحصول على الإقرار الضريبي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ "مرفق ١٣" معتمد من الشركة (ليس صورة طبق الأصل من مصلحة الضرائب) وبالمراجعة اتضح وجود خطأ في قائمة الإقرارات التفصيلية حيث أنه تم رد ضريبة العام بمبلغ ٢٨٤,٤٨٢ جنيهاً بدلاً من الضريبة الصحيحة البالغة ٤٣٨,٢٩٧ جنيهاً مما أدى إلى حساب قيمة ضريبة العام المنتهى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بصورة غير صحيحة ويجب مراعاة تأثير هذا على ضريبة الدخل والتزامات الشركة.





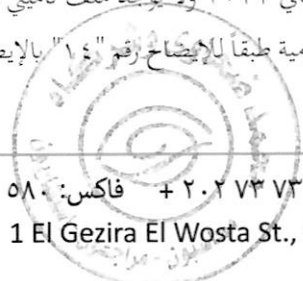
١٤. ملاحظات على دائنون وأرصدة دائنة أخرى: لم يتم الإفصاح الكافي في الايضاح رقم (١٠) عن بند جاري المساهمين بنحو ١,٢ مليون جنيه كذلك لم يتم الإفصاح عما تم اتخاذه من إجراءات لتسوية المبالغ المسددة في عام ٢٠١٨ تحت حساب زيادة رأس المال في ظل عدم زيادة رأس المال حتى تاريخ القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وذلك لتوضيح ما تم من إجراءات خلال هذه الفترة حتى تاريخه.

١٥. ملاحظات على المخصصات: بمراجعة تبويب عناصر المركز المالي اتضح تبويب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن الالتزامات المتداولة مع أنها لا تعتبر التزام لتدفق نقدي خارج مستقبلي وكان يجب خصمها من أرصدة العملاء بالأصول المتداولة لتظهر الأصول بصورة عادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية كما جاء في تقريرنا على بند العملاء وقائمة المركز المالي. وتجدر الملاحظة إلى أن تأثير الخطأ في التبويب على أرصدة الالتزامات وإجمالي الأصول ونسب الالتزامات إلى حقوق الملكية وحساب رأس المال العامل ورأس المال المستثمر.

١٦. ملاحظات على صافي المبيعات: تم الإفصاح بالإيضاح رقم "٥-٢" بالسياسات المحاسبية المتبعة بالشركة بتطبيق معيار "تحقيق الايراد" وهذا المعيار تم استبداله وفقاً للقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديلات معايير المحاسبة المصرية بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) " الايراد من العقود من العملاء"، ويتعين الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة بشأن معيار "٣٥" الزراعة بشأن الأصول الحيوية "الثروة الحيوانية" والتي تقوم الشركة بشرائها وتربيتها وبيعها وفقاً لما ورد بالإيضاح رقم (١٣) بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

١٧. ملاحظات على تكلفة المبيعات: كما جاء بمراجعتنا على قائمة الدخل بمراجعة مصروفات التشغيل اتضح عدم وجود مصروفات أدوية مستخدمة ومن المفترض أن ذلك الطبيعي في هذا النشاط. وبمراجعة مصروفات التشغيل اتضح عدم وجود مصروفات طيب بيطري مستخدمة ومن المفترض أن ذلك الطبيعي في هذا النشاط. ونرى أن هذا يؤثر الشك في القيمة الفعلية لبند تكلفة المبيعات. بالإضافة إلى وجود العديد من مصروفات التشغيل التي تم تبويبها ضمن المصروفات العمومية والإدارية مثل (الإيجار-الإهلاك التشغيلي) مما له تأثير على مجمل الربح ونسب التحليل المالي.

١٨. ملاحظات على مصروفات عمومية وإدارية: لم تتضمن المصروفات العمومية قيمة المبالغ المسددة كمخالفات بالهيئة العامة للرقابة المالية والتي تم سدادها بسبب مخالفة المادة "٤٨" من قواعد القيد الواردة بالمنشور بتاريخ ١٦-٠١-٢٠٢٢ وقدرها ٥٠,٠٠٠ جنيهاً. وبمراجعة مصروفات شهر مارس ٢٠٢٢ بمبلغ ٣٥,١٠٠ جنيهاً وبمراجعة إيصالات الصرف اتضح أن إجمالي إيصالات الصرف تبلغ ٢٩,١٠٠ جنيهاً بفرق قدرة ٦,٠٠٠ جنيهاً. وقد تضمنت المصروفات العمومية والإدارية العديد من البنود التي تخص بند تكلفة المبيعات وتم تبويبها ضمن المصروفات العمومية والإدارية مثل (مصروف إيجار المزرعة - إهلاك الأصول الثابتة المتعلقة بالتشغيل). وكذلك بمراجعة المصروفات اتضح عدم وجود مرتبات منسرفة خلال العام المالي ٢٠٢٢ ولا يوجد ملف تأميني للعاملين بالشركة. وبالمراجعة اتضح بأنه تم تبويب جميع مصروفات الإيجار ضمن المصروفات العمومية طبقاً للإيضاح رقم "١٤" بالإيضاحات





المتمة للقوائم المالية بمبلغ ١٤٤,٦٠٠ جنيهاً وبناء على مراجعة العقود اتضح انما تتضمن مصروفات إيجار تخص المزرعة. لذا يجب تبويب هذه المصروفات ضمن تكلفة المبيعات وعدم اعتبارها جزء من المصروفات العمومية ومراعاة تأثير ذلك على مجمل الربح والنسب المالية. ومراجعة المستندات الخاصة بالمصروفات تبين أن العديد منها باسم شركة الأخوة المتضامنون (الاسم القديم) خاصة بعض الفواتير الإلكترونية مع الوضع في الاعتبار ملاحظتنا على بند النقدية حيث أن جميع الفواتير المؤيدة بمستندات خارجية لم يتم إدراجها بالحسابات أو حركة الخزينة النقدية. وبالمراجعة اتضح بأنه تم تبويب جميع مصروفات الاهلاك ضمن المصروفات العمومية طبقاً للإيضاح رقم "٣" بالإيضاحات المتمة للقوائم المالية بمبلغ ٥٢٩,٠٩٣ جنيهاً وبناء على مراجعتنا اتضح انما تتضمن مصروفات اهلاك تخص مباني المزرعة ومباني العاملين ونرى ضرورة تبويب المصروف ضمن تكلفة المبيعات مما له تأثير على مجمل الربح والنسب المالية. وقد حصلنا أثناء المراجعة على عقد إيجار بين شركة ثقة وبين أ/ محمود إبراهيم أحمد بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١١ بخصوص إيجار مصنع ملابس جاهزة بالعاشر من رمضان يبدأ العقد من ٢٠٢٣/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وهو خارج إطار فترة المراجعة ولكن جدير بالذكر أن هذا التعاقد ينص على أنه تم سداد مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيهاً كمقدم عقد في مجلس التعاقد بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١١ وهذا التعامل لم يظهر في حركة الخزينة خلال الفترة أو في المصروفات أو المصروفات المدفوعة مقدماً. حيث أن الشركة تقوم بالقيود طبقاً للأساس النقدي. وأن هذه المعاملة لها تأثير نقدي كبير له أهمية نسبية كبيرة.

١٩. ملاحظات على مصروف المساهمة التكافلية: لم يتم سداد قيمة المساهمة التكافلية البالغة ٤١,٩٢٢ جنيهاً بقائمة الدخل في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ونرى ضرورة سداد تلك المبالغ وذلك تجنباً لتوقيع أي حجوزات على الشركة.

٢٠. تقارير مراقب حسابات الشركة: بناء على مناقشتنا مع مراقب حسابات الشركة بالاطلاع على تقارير وملاحظات مراقب حسابات شركة ثقة لإدارة الأعمال والتنمية (ش.م.م) اتضح من خلال تقارير الملاحظات الربع سنوية قيام مراقب الحسابات بعرض عدد كبير من الملاحظات على إدارة الشركة. وأن إدارة الشركة لم توفر الشركة لسيادته كافة التقارير والسجلات المتعلقة بالأصول الثابتة وكذلك محاضر جرد المخزون في تاريخ إعداد المراكز المالية وكذلك مصادقات العملاء والأرصدة الدائنة وذلك على مدار أكثر من فترة مالية والتي أدت في النهاية إلى تقديم مراقب حسابات الشركة خطاب اعتذار عن مراجعة القوائم المالية لشركة ثقة لإدارة الأعمال والتنمية (ش.م.م) وذلك بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١١. وذلك عن الفترة الثانية من العام المالي ٢٠٢٣.

الرأي

بناء على ما تقدم ومراجعتنا المكتبية وفي حدود المستندات التي قدمت لنا فإننا نبدي رأياً عكسياً على القوائم المالية لشركة ثقة لإدارة الأعمال والتنمية (ش.م.م) عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١. فمن رأينا أن القوائم المالية لشركة ثقة لإدارة الأعمال والتنمية (ش.م.م) عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ لا تعبر بوضوح وعدالة في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وكذا عن نتيجة أعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

• لبيان ملاحظتنا السابقة بشكل تفصيلي واضح نرجو مراجعة تقريرنا التالي والذي يوضح تفاصيل كل ملاحظة على حدي.



أولاً: ملاحظات عامة:

١. لم تقم الشركة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية والتي تلزم الشركات باستخدام أساس الاستحقاق في إثبات معاملاتها وقامت الشركة بتسجيل كافة معاملاتها طبقاً للأساس النقدي وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية والذي ينص بند ٢٧ فيه على ما يلي:

على المنشأة اعداد قوائمها المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي فيما عدا معلومات التدفقات النقدية

٢. بناء على ما سبق تكون الشركة قد خالفت معايير المحاسبة المصرية في الإيضاحات ارقام (١/٢) و(٨/٢) بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (مرفق ١) بانها تعتمد على معايير المحاسبة المصرية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية والذي ينص في بند ١٦ على التالي: -

ينبغي على المنشأة التي تعد قوائمها المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية أن تقوم بالإفصاح الصريح وغير المشروط على التزامها بهذه المعايير وذلك ضمن الإيضاحات المتممه ولا ينبغي على المنشأة أن تصف قوائمها المالية بأنها معدة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ما لم تفي تلك القوائم بكافة متطلبات معايير المحاسبة المصرية.

٣. لم يقدم لنا هيكل تنظيمي وإداري للشركة رغم طلبنا له أكثر من مره حتى نتوصل إلى فهم شامل للشركة. ونرى ضرورة وجود هيكل تنظيمي للشركة يوضح التنظيم الإداري للشركة وتوصيف للأعمال لكل إدارة وموظف وعامل بالشركة حتى يمكن متابعة وتقييم الشركة. ومتابعة الدورات المالية والمستندية.

٤. يتضمن السجل التجاري للشركة رقم ٤٨٦٨٢ بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٢٦ وبتاريخ ٢٠٢٣/٠٧/١٠ أن اسم الشركة الإخوة المتضامنين للاستثمار العقاري والأمن الغذائي واتضح عدم تعديل اسم الشركة الجديد بالسجل التجاري بسبب مخالفة الجمعية لأحكام المادة "٤٨" من قواعد القيد بالبورصة الوارد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠٢٣. مع ملاحظة تعديل اسم الشركة بصحيفة الشركات الخاصة بالشركة تحت اسم شركة ثقة لإدارة الأعمال والتنمية. هذا مع ملاحظة أن العديد من المستندات التي قدمت لنا لازالت باسم شركة الإخوة المتضامنون للاستثمار العقاري والأمن الغذائي.

٥. يتضمن السجل التجاري للشركة رقم ٤٨٦٨٢ بتاريخ ٢٠٢٣/٠٧/١٠ أن غرض الشركة القيام " بأعمال المقاولات والبناء وشراء الأراضي وبنائها وإقامة المشروعات السكنية والإدارية والترفيهية والسياحية (الثابتة) وبيع وتأجير العقارات والوحدات السكنية والإدارية واستيراد وتصدير كافة مواد البناء ومستلزمات ومعدات والآلات البناء والتشييد واستيراد وتصدير كافة أنواع الغذاء والمأكولات وتربية جميع أنواع الحيوانات سواء كان ذلك لإنتاج السلالات أو اللبائن أو التسمين أو اللحوم وتربية جميع أنواع الدواجن والطيور سواء كان ذلك لإنتاج السلالات أو التفريخ أو إنتاج البيض أو التسمين أو اللحوم". وفي ٢٠٢١/١٢/٧ تم تعديل غرض الشركة إلى القيام



بأعمال المقاولات والبناء وشراء الأراضي وبنائها وإقامة المشروعات السكنية والإدارية والترفيهية والسياحية (الثابتة) وإدارتها وبيع وتأجير العقارات والوحدات السكنية والإدارية وشراء وبيع واستصلاح الأراضي البور الصحراوية وتنميتها والتجارة العامة والتوزيع وتصنيع المنتجات الزراعية والغذائية وتربية جميع أنواع الحيوانات سواء كان ذلك لإنتاج السلالات أو الالبان أو التسمين أو اللحوم وتربية جميع أنواع الدواجن والطيور سواء كان ذلك لإنتاج السلالات أو التفريخ أو إنتاج البيض أو التسمين أو اللحوم وإقامة وتشغيل مصنع لإنتاج جميع أنواع المنسوجات والغزل والنسيج والملابس الجاهزة بجميع أنواعها ومستلزماتها والقيام بأعمال الصباغة والتجهيز لنسيج وصباغة وطباعة وتجهيز المنسوجات وكل ما يتعلق بصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من قريب أو بعيد وللشركة ويجوز للشركة الحصول علي التوكيلات التجارية وممارسة التوريدات العمومية والخدمية والتكميلية. وبالمراجعة تبين أن الشركة لا تقوم بممارسة أية من الأنشطة المذكورة سوي تربية وتجارة المواشي بالبيع والشراء.

٦. عدم وجود نظام للرقابة الداخلية مكتوب على أوجه الصرف والتحصيل بالشركة سواء كان ذلك قبل الصرف أو بعد الصرف. ونرى ضرورة وجود نظام لإحكام الرقابة على أعمال الشركة طبقاً للأسس المحاسبية السليمة. وحتى يمكن التحقق من المعاملات المالية والرقابية عليها وكذلك حتى يمكن إحكام الرقابة على أصول الشركة ومعاملاتها.

٧. يتم الاعتماد في حركة البيع والشراء على الشراء المباشر النقدي من الخزينة بدون وجود طلبات شراء أو وجود لجنة مشتريات وكذلك البيع يتم نقدا بدون لجنة مشكلة لمطابقة الأوزان وأسعار البيع. دون وجود إدارة أو شخص مسئول عن تطبيق الأسس السليمة لدورة المشتريات.

٨. بالمراجعة تبين عدم وجود إدارة (شخص) مسئول عن المراجعة الداخلية لمتابعة الأعمال المالية للشركة طبقاً للأسس المحاسبية السليمة ومتطلبات حوكمة الشركات. نرى ضرورة وجود إدارة (شخص) مسئول عن المراجعة الداخلية والذي يتبع مجلس الإدارة (أو لجنة المراجعة) حتى يمكن التحقق من المعاملات التي تتم خلال الفترات المالية والتحقق من دقة الأرصدة المحاسبية والمالية.

٩. بناء على نموذج الإطار التنظيمي للشركة المقدم لنا "مرفق ٤" تم ادراج السيد / روماني سعد إبراهيم كعضو مجلس إدارة مستقل وتبين بالمراجعة المستندية شغل وإمضاء السيد / روماني سعد إبراهيم علي العديد من المستندات ك " أمين مخزن - أمين خزينة - مدير علاقات المستثمرين - " ونرى ضرورة مراعاة الدقة في التوظيف الوظيفي حيث أن السيد / روماني ليس مستقلاً حيث أن سيادته يقوم بالعديد من الأعمال التنفيذية بالشركة.





١٠. يتعين مراعاة الدقة عند إعداد القوائم المالية حيث تبين اختلاف البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية المعدة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنظيرتها المدرجة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية نذكر منها ما يلي:

البند	القيمة بالقوائم المالية	القيمة بالإيضاحات المتممة
صافي الأصول الثابتة	٧٩١,٢٦٨	١,٣٢٠,٣٦١
المخزون	صفر	٩٦٤,٣٤٠

• هذا مما يؤثر على درجة الاطمئنان وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية وسوف نقوم بإدراج أمثلة تفصيلية لهذه الاختلافات في تقريرنا على بنود مراجعة القوائم المالية المختلفة لسهولة الإيضاح.

١١. تعتمد الشركة على الحركة النقدية بالخزينة سواء للصرف أو للقبض ولا يتم التعامل عن طريق الحركة البنكية لإحكام الرقابة الداخلية على المقبوضات والمدفوعات. ونوصي بضرورة اعتماد الشركة على المعاملات البنكية كلما كان ذلك ممكنا وذلك لإحكام الرقابة الداخلية على المقبوضات والمدفوعات بالشركة.

١٢. بمراجعة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ إيضاح رقم "١-٥" اعتماد القوائم المالية الذي ينص على " تم اعتماد القوائم المالية غير المدققة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٢/٠٠ طبقاً لقرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٠١/٢١".

- بالمراجعة تبين انه لم يتم ادراج تاريخ القوائم المالية والتي تم اعتمادها والمفترض أن تكون في ٢٠٢٢/١٢/٣١.
- بالمراجعة تبين ان الايضاح ينص على ان تاريخ اعتماد مجلس الإدارة للموافقة على القوائم المالية هو في ٢٠٢٢/١/٢١ وهو تاريخ سابق على اعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

١٣. بالمراجعة تبين وجود محضر مجلس الإدارة في ٢٠٢٣/٢/٢٦ (مرفق ٥) مناقشة ما يلي:

(١) مناقشة القوائم المالية للشركة في الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ واحالتها للسيد مراقب الحسابات لإعداد تقرير بشأنها

(٢) الموافقة على تقرير مجلس الإدارة في السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

(٣) الموافقة على تقرير الحكومة في السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

• لم يتم موافقتنا بتقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

• لم يتم موافقتنا بتقرير الحوكمة في السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.





١٤. بمراجعته ملخص نتائج الاعمال بمحضر مجلس الإدارة المنعقد في تاريخ ٢٦/٠٢/٢٠٢٣ (مرفق ٥) عن القوائم المالية عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢ تبين وجود اخطاء مادية في هذه المعلومات خاصة بأرقام المقارنة حيث تبين ان صافي الربح (الخسارة) بعد الضريبة المذكور في ٣١/١٢/٢٠٢٢ هو ٩٦٣,٢٦٨ جنيهاً وأن الربح الصحيح بالقوائم المالية هو ٨٨٥,٠١٤ جنيهاً بفارق قدره ٧٨,٢٥٤ جنيهاً وهو قيمة الضريبة. مما أدى الى خطأ في احتساب حقوق الملكية بمبلغ ٤,٩٨١,٠١٤ جنيهاً بدلا من ٤,٩٠٢,٧٦٠ جنيهاً كما يلي:

البند	القوائم المالية	الجدول المدرج	الفرق
صافي الربح بعد الضريبة	٨٨٥,٠١٤	٩٦٣,٢٦٨	٧٨,٢٥٤
إجمالي حقوق الملكية	٤,٩٠٢,٧٦٠	٤,٩٨١,٠١٤	٧٨,٢٥٤

١٥. بمراجعته ملخص نتائج الاعمال بمحضر مجلس الإدارة المنعقد في تاريخ ٢٦/٠٢/٢٠٢٣ (مرفق ٥) عن القوائم المالية عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢ تبين وجود خطأ في ارقام قائمة التدفقات النقدية كما يلي:

البند	القوائم المالية	ملخص نتائج الاعمال	الفرق
التدفقات النقدية أنشطة التشغيل في ٣١/١٢/٢٠٢١	(٣٥١,٢٦٦)	٩٨٥,٣٩٦	١,٣٣٦,٦٦٢
التدفقات النقدية أنشطة التشغيل في ٣١/١٢/٢٠٢٢	٣,٢٠٢,٢٤١	١,٤٨٨,٤٣٢	١,٧١٣,٨٠٩

- وتجدر الإشارة ان قيمة التدفقات النقدية لأنشطته التشغيل المدرجة بمحضر مجلس الإدارة بمبلغ ٩٨٥,٣٩٦ جنيهاً عن سنة المقارنة في ٣١/١٢/٢٠٢١ تمثل قيمة أنشطة التشغيل المدرجة بالقوائم المالية في ٣١/١٢/٢٠٢٠ وقد أدرجت بالخطأ على انها التدفقات النقدية لأنشطته التشغيل في ٣١/١٢/٢٠٢١.

• مما سبق يتضح وجود اختلافات هامه في الأرقام المعروضة على مجلس الإدارة عن القوائم المالية النهائية في ٣١/١٢/٢٠٢٢ "مرفق ٥ صورة محضر مجلس الإدارة في ٢٦/٠٢/٢٠٢٣". الأمر الذي قد يؤدي إلى قيام مجلس الإدارة باتخاذ قرارات قد تكون مختلفة في حالة عرض الأرقام الصحيحة عليه.





ملاحظات على القوائم المالية المعتمدة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

ثانياً: ملاحظات على قائمة المركز المالي

١٦. بمراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ "مرفق ١" تبين أنه تم تبويب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن الالتزامات المتداولة بالرغم من انه لا يمثل توقع لتدفق نقدي مستقبلي خارج ولم يتم خصمه من رصيد العملاء بالأصول المتداولة لتظهر الأصول بصورة عادلة مما يعطي صورة أكثر دقة على الوضع المالي مما له تأثير على نسبة الالتزامات على حقوق الملكية وكذلك رأس المال العامل والمستثمر في تاريخ إعداد القوائم المالية وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) عرض القوائم المالية و معيار (٢٨) المخصصات والالتزامات المحتملة وسوف نقوم بمناقشة تأثير ذلك بطريقة تفصيلية عند مراجعة حساب العملاء لما له من تأثير على الأصول بقائمة المركز المالي.

ثالثاً: ملاحظات على قائمة الدخل

١٧. لم يتم الإفصاح الكافي عن طبيعة إيرادات المبيعات وتكلفة المبيعات الواردة بقائمة الدخل طبقاً لمتطلبات الفقرة رقم (٨٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والتي تنص على "نظراً لأن اثار الأنشطة والمعاملات والأحداث الأخرى المتعددة للمنشأة تختلف من حيث مدى تكرارها وتعرضها لاحتمالات الربح أو الخسارة وقابليتها للتنبؤ، لذا فإن الإفصاح عن مكونات الأداء المالي يساعد مستخدمي القوائم المالية في فهم ما تحقق من أداء مالي وبناء تنبؤات عن الأداء المالي المستقبلي. ويتم إدراج بنود إضافية في قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل كما يتم أيضاً تعديل الوصف وإعادة ترتيب البنود كلما يكون ذلك ضرورياً لتفسير عناصر الأداء المالي. وتتضمن العوامل التي تأخذها المنشأة في الاعتبار: الأهمية النسبية وطبيعة ووظيفة بنود الدخل والمصروفات. وعلى سبيل المثال فقد تقوم مؤسسة مالية ما بتعديل الأوصاف السابق ذكرها لتوفير معلومات أكثر ملائمة لعمليات تشغيل المؤسسة المالية. لذا يجب على الشركة الإفصاح بقدر كافي عن طبيعة الإيرادات والتكلفة والمصروفات بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" طبقاً لمتطلبات معيار رقم "١" عرض القوائم المالية.

١٨. لم تتضمن تكلفة المبيعات بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" العديد من المصروفات الخاصة بالتشغيل والتي تبين من المراجعة ضرورة فصلها عن المصروفات العمومية وإدراجها ضمن تكلفة المبيعات وتم إدراجها ضمن المصروفات العمومية بدون فصلها وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية. ويؤدي هذا الأمر إلى إظهار مجمل الربح بصورة غير صحيحة وعدم إظهار النسب المالية بصورة صحيحة وسوف يتم مناقشة هذا بصورة تفصيلية عند عرضنا لملاحظاتنا على بنود المصروفات.





١٩. لم تتضمن تكلفة المبيعات بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" مصروفات معتادة في هذا النشاط مثل (أجور عماله- مصروفات أدوية- مصروفات طب بيطري) ويثير هذا الأمر العديد من الشكوك في مدى صحة المصروفات المدرجة بقائمة الدخل وله تأثير كبير على المصروفات وحجمها وكذلك مجمل الربح وصافي الربح والوعاء الضريبي وسوف نقوم بمناقشة هذا الموضوع بصورة تفصيلية في ملاحظتنا على بنود تكلفة المبيعات والمصروفات بداخل تقريرنا هذا.

٢٠. لم يتم الإفصاح الكافي عن نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) والذي ينص علي:

- على المنشأة عرض نصيب السهم في الأرباح الأساسية والمخفضة في قائمة الدخل والنتاج عن النشاط العادي المستمر والمتعلق بحملة الأسهم بالشركة الأم ولكل فئة من الأسهم العادية التي لها حق مختلف في المشاركة في صافي أرباح الفترة، ويجب على المنشأة عرض حصة السهم في الأرباح الأساسية والمخفضة وإبرازها بشكل متساو عن كافة الفترات المعروضة.

- يتم عرض ربحية السهم في كل فترة في قائمة الدخل، و إذا تم عرض نصيب السهم في الأرباح المخفضة في إحدى الفترات ، فيجب أن يعرض في كل الفترات المتبقية متى كان متساو مع حصة السهم في الأرباح الأساسية، و إذا تساوى كل من حصة السهم في الأرباح الأساسية والمخفضة يتم عرض الاثنين في سطر واحد في قائمة الدخل.

- في حالة توقف العمليات يجب أن تفصح المنشأة عن حصة السهم في الأرباح الأساسية والمخفضة للعمليات المتوقفة إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة للقوائم المالي

- يتطلب هذا المعيار عرض النصيب الأساسي في الأرباح والمخفض للسهم حتى لو كانت الأرقام المفصح عنها سالبة (نصيب السهم في الخسائر).

٢١. لم يتم إدراج قيمة مصروف الضريبة المؤجلة بقائمة الدخل للعام المنتهى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مما له أثر في احتساب ضريبة دخل العام والأرباح القابلة للتوزيع.





رابعاً: ملاحظات على قائمة التدفقات النقدية

٢٢. لم يتم مراعاة متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤) عند اعداد قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" حيث:

(أ) تم ادراج المكون من المخصصات ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ويتعين إدراجها ضمن التعديلات لتسوية صافي الربح قبل التدفقات النقدية

(ب) لم يتم إدراج ضريبة الدخل عن عام ٢٠٢٢ ضمن التعديلات لتسوية صافي الربح قبل التدفقات النقدية

خامساً: ملاحظات على قائمة حقوق الملكية

٢٣. بمراجعة قائمة التغير في حقوق الملكية بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" تبين وجود اخطاء مادية بين الأرصدة الواردة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (مرفق ١) وبين الأرصدة الواردة بقائمة حقوق الملكية المرفقة بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ كما يلي:

البند	الرصيد بقائمة المركز المالي	الرصيد بقائمة حقوق الملكية	الفرق
احتياطي قانوني	١٢٠,٣٥٢	١٢٤,٢٦٥	٣,٩١٢
أرباح مرحلة	٧٨٢,٤٠٨	٨٥٦,٧٤٨	٧٤,٣٤١
صافي الربح/الخسارة	٧٩٩,٢٣٤	٩١٧,٣٨٠	١١٨,١٤٦
الإجمالي	٥,٧٠١,٩٩٤	٥,٨٩٨,٣٩٤	١٩٦,٤٠٠

سادساً: ملاحظات على الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

٢٤. بالمراجعة تبين وجود اختلاف بين صافي الأصول الثابتة الظاهر بالإيضاح (٣) بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (مرفق ١) وبين الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" كالتالي: -

بيان	إيضاح (٣) المتممة ٢٠٢٢/١٢/٣١	المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١	الفرق
صافي الأصول الثابتة	١,٣٢٠,٣٦١	٧٩١,٢٦٨	٥٢٩,٠٩٣

• واتضح أن الفرق عبارة عن قيمة إهلاك الفترة مما يظهر أنه تم حساب قيمة الإهلاك السنوي بصورة غير هليمة.



٢٥. لم يتم الإفصاح عن الآثار المترتبة علي تطبيق معايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" ، رقم (٤٨) "الايراد من العقود من العملاء" ، رقم (٤٩) "عقود التأجير التمويلي" عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" وفقا للبيان الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن ووفقاً للقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديلات معايير المحاسبة المصرية رقم (٤٧) "الأدوات المالية" ، رقم (٤٨) "الايراد من العقود من العملاء" ، رقم (٤٩) "عقود التأجير التمويلي" لتتوافق معايير المحاسبة الدولية ، وعلي الشركة الإفصاح عن الآثار المترتبة عن تطبيق تلك المعايير. وفي حالة عدم وجود تأثير جوهري من تلك التعديلات على القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" فمن الضروري الإفصاح عن ذلك.

٢٦. تم الإفصاح في الايضاح (١٦) بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" على انه تم تعديل ارقام المقارنة للعام ٢٠٢١ وفقا لتعديلات الإقرارات الضريبية للشركة عن أعوام ٢٠٢١/٢٠١٩ وماله من أثر ضريبي دون مراعاة استيفاء متطلبات الفقرة رقم (٤١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والذي ينص علي:

عندما تغير المنشأة من أسلوب العرض أو التبويب لبند في قوائمها المالية فيتعين عليها إعادة تبويب القيم للمقارنة ما لم تكن إعادة التبويب تلك غير عملية وعندما تقوم المنشأة بإعادة تبويب قيم المقارنة فعليها أن تفصح عن بما في ذلك (بداية أول الفترة السابقة):

أ- طبيعة إعادة التبويب.

ب - قيمة كل بند أو مجموعة بنود اعيد تبويبها.

ج - سبب إعادة التبويب.

٢٧. لم يتم الإفصاح عن السنة المالية للشركة وفترة إعداد المركز المالي للشركة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وعلي الشركة مراعاة ذلك تطبيقاً لمبدأ الاستمرارية وفقاً لمتطلبات الفقرة رقم "٢٦" والفقرة رقم "٣٦" من معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" والتي تنص علي:





عند تقييم مدى ملاءمة الافتراض المحاسبي الخاص بالاستمرارية، تأخذ الإدارة في اعتبارها كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل المنظور والذي يمثل فترة لا تقل عن اثني عشر شهراً من نهاية الفترة المالية ولكنها قد تزيد عن ذلك. وتتوقف درجة ذلك الاعتبار على الحقائق الخاصة بكل حالة، فإذا كان ماضي المنشأة يتسم بعمليات مربحة وبسهولة الحصول على الموارد المالية، فقد تتوصل الإدارة لاستنتاج بأن فرض استمرارية المنشأة يعد مناسباً دون الحاجة إلى إجراء تحليلات تفصيلية، وقد يحتاج الأمر من الإدارة في حالات أخرى أن تأخذ في اعتبارها مجموعة من العوامل المرتبطة بالربحية الحالية والمتوقعة، وكذلك جداول سداد القروض ومصادر التمويل البديلة المرتقبة وذلك قبل أن يستقر في يقينها أن فرض استمرارية المنشأة يعد مناسباً.

على المنشأة أن تصدر قوائمها المالية الكاملة (بما فيها المعلومات المقارنة مرة في السنة على الأقل، ويتعين على المنشأة التي - تضطر إلى إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عما يلي بالإضافة إلى الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية:

أ- السبب في استخدام فترة أطول أو أقل من سنة

ب- حقيقة أن مبالغ المقارنة في القوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق .



ملاحظات على عناصر القوائم المالية المختلفة

سابعاً: ملاحظات على الأصول الثابتة

٢٨. بالمراجعة اتضح عدم وجود سجل للأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ حيث أننا لم نستطيع تحديد الأصول المهلكة دفترياً ولازالنا بالخدمة أو الحصول على معلومات تفصيلية لكل أصل على حده وقد قمنا بالعودة إلى مستندات شراء ما أمكن من الأصول الثابتة لإمكان مراجعتها والتوصل إلى القيم الدفترية لها في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

٢٩. بمراجعة بند الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفق "١" اتضح بأن آخر إضافات للأصول الثابتة تمت بعام ٢٠١٩ ومراجعة المستندات المؤيدة لتلك الإضافات اتضح وجود فواتير تخص شركات مختلفة وبنفس رقم البطاقة الضريبية والسجل التجاري "مرفق ٦ صورة الفواتير" وبياناتهم كما يلي:

رقم الفاتورة	اسم الشركة	رقم البطاقة الضريبية	رقم السجل التجاري
٢٤٥٦٩	شركة داري للديكورات والتشطيبات	102-505-111	17586
بدون رقم	شركة الكوثر مصر	102-505-111	17586

- ويبين هذا الأمر العديد من الشكوك حول صحة مستندات ملكية الأصول الثابتة الموجودة بالشركة حيث أنه ليس من الطبيعي وجود شركتين مختلفتين بنفس رقم السجل التجاري وبنفس رقم التسجيل الضريبي.

٣٠. بمراجعة بند الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ اتضح أن آخر إضافات للأصول الثابتة تمت بعام ٢٠١٩ ومراجعة المستندات المؤيدة لتلك الإضافات اتضح وجود أصول ثابتة غير مؤيدة بالمستندات بلغت قيمتها مبلغ ١٤٧,٨٨٥ جنيهاً قيمة حديد حظائر. نوصي بضرورة مراعاة الحصول على كافة المستندات والفواتير المؤيدة لتلك المبالغ لما له من تأثير على إمكانية التحقق من قيم الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

٣١. بالمراجعة تبين أنه لم يتم جرد الأصول الثابتة في نهاية العام المالي للتأكد من تواجد تلك الأصول. ونرى ضرورة اجراء جرد للأصول الثابتة دورياً أو في نهاية كل عام وذلك لإحكام الرقابة الداخلية على أصول الشركة. ولكي تتمكن الشركة من حقيقة وجود هذه الأصول الفعلي وإحكام الرقابة على هذه الأصول.





٣٢. بالمراجعة طبقاً لكشف الأصول المقدم لنا الثابتة تبين انه تم إعادة تبويب الأصول التالية فيما قبل ٢٠١٩ من بند مباني الي بند تجهيزات وتركيبات وبمراجعة نوعية الأصول نرى ان هذه الأصول صحتها هي مباني. ونرى عدم صحة التبويب الذي قامت به الشركة وهي كما يلي:

المبلغ	البيان
٣٥,٠٠٠	إنشاء سور خرساني وتعليبه ٢م حول المزرعة بالكامل
٢٠,٠٠٠	تجهيد التوصيلات الكهربائية وصيانة المحول
٥,٠٠٠	عمل احواض للشرب جديدة
٦٠٠,٠٠٠	إنشاء عدد ٣ عنابر كبيرة بمساحة ٢٠ × ١٠ متر للعنبر
١٦٠,٠٠٠	إنشاء جالون للحظيرة الخلفية مضاف اليه العلف واحواض الشرب
٣٠,٠٠٠	بناء استراحة للعمال وتجهيزها
٨٥٠,٠٠٠	الاجمالي

٣٣. بمراجعة مستندات الإضافات خلال ٢٠١٩ تبين وجود مستندات إضافات صحتها مباني من شركة أطلس العامة للمقاولات بمبلغ ٧٠١,١٠٠ قيمة تكلفة مخازن العلف ومبني سكني العاملين ومبني حظائر المزرعة وهي مبويه ضمن بند التجهيزات والتركيبات.

- بناء على ما سبق يتضح وجود اختلاف في الإهلاك بين نسبة اهلاك المباني ٢٪ ونسبة تجهيزات وتركيبات ٢٠٪. و نرى ضرورة اعداد دراسة تأثير اختلاف هذه النسب على نتائج النشاط منذ اقتناء هذه الأصول حتى تاريخ اعداد المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وتأثير ذلك على قيمة الأصول ومصروف إهلاكها ومجمع إهلاكها. وتجدر الملاحظة أن هذه المباني مبنية على أرض ملك الغير وكان يجب إهلاكها على مده عقود الإيجار وليس العمر الافتراضي المقدر لها.





٣٤. لم يتم الإفصاح الكافي عن إجمالي القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلت دفترياً بالكامل ولا زالت تحت الاستخدام تطبيقاً للفقرة من رقم (٧٣) حتى الفقرة رقم (٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكها والذي ينص علي:

يتم الإفصاح في القوائم المالية عما يلي لكل مجموعة من مجموعات توييب الأصول الثابتة:

أ. أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة الدفترية (التكلفة)

ب. طرق الإهلاك المستخدمة

- الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول أو معدلات الإهلاك المستخدمة
- إجمالي القيمة الدفترية (التكلفة) ومجموع الإهلاك (مضافاً إليه مجمع خسائر الاضمحلال) في بداية ونهاية الفترة.
- تسوية بين القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة تبين ما يلي:

ت. الإضافات

- الأصول التي بوبت طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) كأصول محتفظ بها لغرض البيع (أو ضمن مجموعة جاري التخلص منها ومبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع) والاستبعادات الأخرى.
- الأصول المكتتاه من خلال معاملات تجميع الأعمال.
- وخسارة الاضمحلال المعترف بها أو المرتدة في الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).
- خسارة الاضمحلال والمعترف بها في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).
- خسارة الاضمحلال التي تم ردها إلى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).
- الإهلاك.
- صافي فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية من عملة التقييد إلى عملة عرض مغايرة - بما في ذلك ترجمة نشاط أجنبي إلى عملة عرض المنشأة التي يدخل النشاط الأجنبي في قوائمها المالية.
- أية تغييرات أخرى.





على الشركة أن تفصح أيضا عما يلي:

- مدى وجود أية قيود على ملكية المنشأة للأصول الثابتة وكذا الإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة كضمان لأية التزامات.
- قيمة المبالغ المنفقة والتي أدرجت ضمن القيمة الدفترية لأصل ثابت أثناء فترة أنشائه.
- قيمة الارتباطات التعاقدية لاقتناء أصول ثابتة مستقبلاً.
- قيمة التعويض من طرف ثالث والذي أعترف به في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) عن بنود الأصول الثابتة التي اضمحلت أو فقدت أو تخلت عنها المنشأة ما لم يكن مفصلاً عنه كبنود مستقلة في قائمة الدخل.
- إن اختيار طريقة الإهلاك وتقدير العمر الإنتاجي للمقدر للأصول هما من الأمور التي تعتمد على التقدير الحكمي للإدارة. لذا فإن الإفصاح عن طرق الإهلاك المستخدمة والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول أو معدلات الإهلاك يوفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات تساعد على مراجعة السياسات التي اختارتها الإدارة وتحقق إمكانية المقارنة مع منشآت أخرى.

ولأسباب مماثلة يكون من الضروري الإفصاح عن:

- الإهلاك سواء أعترف به في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) أو كجزء من تكلفة أصول أخرى خلال الفترة.
- مجمع الإهلاك في نهاية الفترة.

تقوم المنشأة - طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) - بالإفصاح عن طبيعة وتأثير التغيير في التقدير الخاسي الذي يكون له تأثير على الفترة

الحالية أو يتظر أن يكون له تأثير في فترات لاحقة. وقد ينشأ ذلك الإفصاح من تغييرات تتعلق بما يلي:

- القيم التخريديه
- التكاليف المقدرة لفك وإزالة الأصل الثابت وتسوية الموقع.
- الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة
- طرق الإهلاك
- تفصح المنشأة عن المعلومات المتعلقة بالأصول الثابتة المضمحلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بالفقرة "٧٣"





قد يجند مستخدمي القوائم المالية المعلومات التالية أيضاً ذات علاقة باحتياجاتهم من المعلومات، لذا فمن المفضل أن تقوم المنشآت بالإفصاح عن تلك القيم:

- القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة بصفة مؤقتة.
- إجمالي القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل ولا زالت تستخدم.
- صافي القيمة الدفترية للأصول المستبعدة من الاستخدام النشط وغير المبوية كأصول محتفظ بها لغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢).
- القيمة العادلة للأصول الثابتة عندما يكون الاختلاف بينها وبين القيمة الدفترية لتلك الأصول - في ظل استخدام نموذج التكلفة - ذو أهمية نسبية للمنشأة.

ثامنا: ملاحظات على المخزون

٣٥. تضمن جرد المخزون المعد في ٢٠٢٢/٠١/٠١ "مرفق ٧" تشكيل لجنة جرد من السادة / انتصار حميدو محمد "أمين الخزينة"، روماني سعد إبراهيم "أمين المخزن"، حسام ممدوح محمد "محاسب" وتضمن الجرد الأصناف التالية:

البند	الكمية	القيمة	القيمة الاجمالية
علف مواشي	٩٩,٣٥ طن	٦,١٠٠	٦٠٥,٠٣٥
ذرة صفراء	٤٥ طن	٥,٣٥٠	٢٤٠,٧٥٠
ردة	٣٥ طن	٣,٣٥٠	١١٧,٢٥٠
سيلاج	١ طن	١,٣٠٥	١,٣٠٥
الاجمالي			٩٦٤,٣٤٠

- وبالمراجعة تبين عدم وجود أي مستندات توضح شراء ذرة صفراء أو ردة أو سيلاج أو كروت صنف توضح هذه الحركة.
- تم صرف المخزون بالكامل خلال عام ٢٠٢٢ على أنه أعلاف في حين أنه يتضمن "علف مواشي، ذرة صفراء، ردة، سيلاج".
- لا يوجد كروت صنف لأي نوع من هذه الأنواع.

٣٦. بالمراجعة تبين عدم إعداد جرد للمخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وأن ما تم تقديمه لنا هو جرد ٢٠٢٢/٠١/٠١ أي أنه رصيد ٢٠٢١/١٢/٣١ ونرى أنه كان من اللازم إعداد جرد فعلي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ خاصة مع وجود فرق في مخزن العجول كما سوف يأتي في الملاحظة التالية.





٣٧. بالمراجعة تبين أن الشركة لا يوجد لديها كروت صنف بالحسابات حتى يمكن إحكام الرقابة على حركة المخازن ومتابعة أرصدة المخزون وقد قسنا في محاولة منا للتوصل إلى أرصدة مخزون العجول في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بإعداد كرت صنف للعجول بناء على عقود الشراء العرفية للشراء والبيع خلال العام ٢٠٢٢ واتضح من ذلك ما يلي:

رصيد أول المدة	صفر
عدد العجول المشتراة	٥٣٥
عدد العجول المباعة	٥٣٣
رصيد آخر المدة	٢

• وقد تبين من مراجعة بند المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (مرفق ١) أن رصيد المخزون يبلغ صفر جنيه ولم تتمكن الشركة من تحديد أسباب هذا الاختلاف.

٣٨. بمراجعة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ إيضاح رقم "٢-٦" المخزون لم يتم الإفصاح الكافي عن السياسة المحاسبية المتبعة في قياس قيمة المخزون بما في ذلك الطريقة المستخدمة في حساب التكلفة.

تاسعا: ملاحظات على العملاء

٣٩. لم يتم الإفصاح الكافي في الإيضاح رقم (١١) عن أسباب وأسس تكوين مخصص أرصدة العملاء بالرغم من عدم وجود نزاع قضائي في هذا الشأن حتى تاريخه وفقا لما تم الإفصاح عنه في الإيضاح رقم (١٥) مع مراعاة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم "٤٧" الأدوات المالية عن تكوين مخصص لانخفاض في قيمة العملاء والأرصدة المدينة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة باعتبار ان العملاء والأرصدة المدينة أصول مالية يطبق عليها معيار "٤٧" الأدوات المالية. حيث لم يتبين لنا الأسس التي تمت عليها دراسة أرصدة العملاء لكل عميل على حده لتوضيح موقف كل عميل ومدى الحاجة لإعداد مخصص اضمحلال به.

٤٠. بمراجعة بند العملاء في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بمبلغ ٧٢٧,٥٠٠ جنيهاً اتضح انه رصيد متوقف من سنوات سابقة. ولم نستطع مراجعة ذلك البند والتبين من أساس هذا التوقف مع العلم بأنه تم تكوين مخصص بنسبة ٦٦٪ من ذلك الرصيد بمبلغ ٤٨٣,١٧٠ جنيهاً دون بيان الإجراءات المتبعة من الشركة في أسباب تكوين ذلك المخصص بالرغم من عدم وجود نزاع قضائي في هذا الشأن وفقا لما تم الإفصاح عنه في الإيضاح رقم (١٥).





- وتجدر الإشارة إلى أن الشركة في خطابها للرد على ملاحظات السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٢٠ بند رقم "٨" فقره "ب" "مرفق ٨" قد أفادت بأنه " بالنسبة للأرصدة المتوقفة للعملاء فقد تم إعداد مخصص لمواجهة عدم التحصيل بنسبة ٥٠٪ خلال الربع الرابع علي أن يتم تسوية الرصيد ٥٠٪ الأخرى خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ (في حالة عدم التحصيل)". وبالمراجعة تبين عدم صحة هذه المعلومة حيث أن المكون من المخصص في الربع الأول المدرج بالقوائم المالية المعدة والمعتمدة في ٢٠٢٣/٠٣/٣١ "مرفق ٩" هو نفس رصيد المكون من المخصص المدرج بالقوائم المالية المعدة والمعتمدة في ٢٠٢٣/١٢/٣١، ومما سبق يتبين عدم تحصيل أي من هذه الأرصدة وأن المكون من المخصص كما هو بنسبة ٦٦٪ بناء على مراجعتنا الدفترية المبدئية والتحقق من ما أمكن نرى ضرورة تكوين مخصص بقيمة ١٠٠٪ من هذا الرصيد المتوقف.

٤١. بمراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ "مرفق ١" اتضح انه تم تسجيل المخصص المكون بنسبة ٦٦٪ من أرصدة العملاء المتوقفة ضمن بنود الالتزامات المتداولة بمبلغ ٤٨٣,١٧٠ جنيهاً ويمثل هذا المبلغ في العملاء المتوقع عدم سدادهم لأرصدتهم خلال الفترات المستقبلية، لذا فإن هذا الرصيد ليس التزام على الشركة طبقاً لتعريف الالتزامات فقره (٤-١٥) حتى فقره (٤-١٩) بمعيار المحاسبة المصري رقم "١" عرض القوائم المالية الذي عرف الالتزام بما يلي:

أن الخاصية الأساسية للالتزام هو أنه يمثل تعهداً حالياً على المنشأة. والتعهد يمثل واجباً ومسئولية للعمل والوفاء بطريقة محددة. ويمكن للالتزامات أن اطبق قانوناً كنتيجة لعقد ملزم ومتطلب تشريعي. وهذا هو الحال عادة، مثل المبالغ الواجبة الدفع مقابل سلع وخدمات استلمتها المنشأة. كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية والعرف والرغبة في الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة. فإذا قررت المنشأة مثلاً أن تصلح الأخطاء التي تظهر في منتجاتها حتى بعد انتهاء مدة الضمان فإن المبالغ المتوقع إنفاقها بخصوص السلع التي بيعت تعتبر التزامات -

- يجب التفرقة بين الالتزام الحالي والتعهد المستقبلي. فاتخاذ قرار من قبل إدارة المنشأة بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدي بحد ذاته إلى التزام حالي. حيث نشأ الالتزام عادة عندما يتم تسليم الأصل أو دخول المنشأة في تعاقد غير قابل للإلغاء للحصول على أصل. وفي الحالة الأخيرة، فإن الطبيعة غير القابلة للإلغاء للاتفاقية تعني أن التبعات الاقتصادية لعدم الوفاء بالتعهد بسبب وجود غرامات - كبيرة مثلاً - يترك للمنشأة قدرة محدودة - إن وجدت - على تجنب تدفق الموارد لطرف آخر.

- أن تسوية الالتزام الحالي يتضمن عادة قيام المنشأة بالتخلي عن موارد تحتوي على منافع اقتصادية من اجل مواجهة مطالبة الجهة الأخرى، ويمكن إن يتم تسديد الالتزام الحالي بعدة طرق منها على سبيل المثال:

- (أ) الدفع نقداً
- (ب) تحويل أصول أخرى
- (ت) تقديم خدمات
- (ث) استبدال الالتزام بالالتزام الآخر





(ج) تحويل الالتزام إلى حق ملكية

ويمكن أن يتم تسوية الالتزام بطرق أخرى، مثل تنازل الدائن عن حقوقه أو سقوطها.

- تنتج الالتزامات عن عمليات مالية سابقة أو أحداث أخرى ماضية، فمثلاً ينشأ عن الحصول على سلع أو استخدام الخدمات التزامات تجارية دائنة (ما لم يكن قد تم الدفع عنها مقدماً أو عند التسليم، كما أن استلام قرض من البنك يؤدي إلى التزام بإعادة دفع القرض. كما يمكن أن تعترف المنشأة بالخصومات التي تمنح للعملاء مستقبلاً على أساس مشترياتهم السنوية كالتزامات، وفي هذه الحالة، فإن بيع السلع في الماضي يمثل العملية المالية التي أدت إلى نشوء الالتزام.

- بعض الالتزامات يمكن قياسها فقط عن طريق استخدام درجة كبيرة من التقدير. وتسمى هذه الالتزامات بالمخصصات. إلا أن تعريف الالتزام في الفقرة "٤-٤" يتبع أسلوباً أوسع. وعليه فإنه في حالة وجود تعهد حالي ضمن المخصص وانطبق عليه بقية شروط التعريف اعتبر التزاماً حتى لو تطلب ذلك تقدير المبلغ. وتشمل الأمثلة على المخصصات، المدفوعات مقابل الكفالات السارية والمخصصات التي تغطي التزامات التقاعد.

- كما تتطلب تطبيق معيار رقم "١" عرض القوائم المالية فقرة "٤-٦-٤" الاعتراف بالالتزام كما يلي:

- يتم الاعتراف بالالتزامات في الميزانية عندما يكون من المتوقع حدوث تدفقاً خارجياً من الموارد المتضمنة منافع اقتصادية ناتج عن تسوية تعهد حالي وأن قيمة التسوية يمكن قياسها بدرجة من الدقة. وفي الواقع العملي لا يعترف بالتعهدات الناجمة عن عقود غير منفذة (على سبيل المثال الالتزام مقابل مخزون تم طلبه ولم يتم استلامه بعد) كالتزامات في القوائم المالية. ولكن مثل هذه التعهدات قد تحقق تعريف الالتزام ويمكن أن تتأهل للاعتراف بها بشرط تحقق معايير الاعتراف في الظروف المحددة. وفي مثل هذه الظروف فإن الاعتراف بالالتزامات يستلزم الاعتراف بالأصول أو المصروفات المتعلقة بها

- وحيث أن المخصص المكون بمبلغ ٤٨٣,١٧٠ جنيهاً لا يمثل التزام مستقبلي أو تعهد مستقبلي على الشركة، لذا نرى أنه لا يجب أن يتم إدراجه ضمن بند الالتزامات بالقوائم المالية للشركة ولكن من المفترض تطبيقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم "١" عرض القوائم المالية أن يتم إدراجه خصماً من حساب العملاء في القوائم المالية أو ضمن الإيضاحات المتممة لتلك القوائم تفصيلاً ببند العملاء. ويجب مراعاة تأثير ذلك على أرصدة الأصول والالتزامات والنسب المالية التي يتم احتسابها طبقاً للقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.



عاشرا: ملاحظات على المدينون والأرصدة المدينة الأخرى

٤٢. وجود أرصدة مدينة متوقفة من سنوات سابقة بند (مدينو شراء أصول ثابتة) بمبلغ ١,٨٧٤,٨٧٥ جنيها وبالسؤال الإدارة اتضح أنها دفعت مقاولين لإنشاءات بموقع الشركة بمركز منشأة القناطر وذلك خلال العام ٢٠٢١ وذلك بناء على عقود مكتوبة عرفيه على ورق الشركة "مرفق صورة من تلك العقود" "مرفق ١٠" ولا يوجد أي مستند خارجي (إيصال استلام) من المقاولين. هذا ولم يتم تسوية هذه المبالغ حتى تاريخه وكذلك لم يتم عمل مناقصه لتلك الإنشاءات والاختيار بين العروض. نوصي ضرورة الحصول على مصادقة من المقاولين لتأييد صحة هذا الرصيد والحصول على ما يفيد أساس هذا المبلغ وبيان بما تم استخدامه خلال العام ٢٠٢٢. كما يجب القيام بزيارة لتفقد صحة وجود وحالة هذه الأصول.

• نوصي بضرورة إعداد مخصص اضمحلال بكامل هذا المبلغ بالكامل في حالة عدم القدرة على إثبات صحة هذا الرصيد ضمن أصول الشركة.

٤٣. بمراجعة بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى اتضح وجود رصيد متوقف لبند ضريبة القيمة المضافة بمبلغ ٢,٤٧٥ جنيهاً ولم نستطع مراجعة أساس هذا المبلغ حيث انه من سنوات سابقة ولم تتمكن من التوصل إلى أساس حساب هذا الرصيد ومدى إمكانية تحصيله أو خصمه. ونرى ضرورة تكوين مخصص اضمحلال بكامل بهذا المبلغ.

٤٤. بمراجعة بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى اتضح وجود رصيد متوقف لبند تأمينات لدي الغير بمبلغ ١٩,٠٠٠ جنيهاً ولم نستطع مراجعة أساس هذا المبلغ حيث انه من سنوات سابقة ولم تتمكن إدارة الشركة من توفير المستندات المؤيدة لذلك المبلغ أثناء مراجعتنا. ونرى ضرورة تكوين مخصص اضمحلال بكامل بهذا المبلغ.

حادي عشر: ملاحظات على النقدية

٤٥. بالاطلاع على جرد الخزينة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ "مرفق ١١" اتضح أنه يتم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة بالخزينة حيث بلغ رصيد الخزينة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٤,٧٨٨,٣٦٧ جنيهاً وعدم وجود تأمين على الخزينة ضد السرقة أو الحريق. ونرى ضرورة وجود بوليصة تأمين لتغطية أخطار السرقة وخيانة الأمانة وكذلك الحرص على عدم وجود أرصدة نقدية كبيرة بخزينة الشركة لإحكام الرقابة والحفاظ على أصول الشركة.

٤٦. بمراجعة حركة الخزينة اتضح أن عمليات بيع وشراء المواشي تتم نقداً من الخزينة بناء على عقود عرفيه على ورق الشركة.





٤٧. بتاريخ ٢٠٢٢/٠٢/٠١ تم شراء أعلاف من المورد سعد محمود نصر بمبلغ ٢١٤,٠٤١ جنيها وبمراجعة حركة الخزينة تبين أن المورد سعد محمود نصر هو مورد ماشية وليس مورد أعلاف.

٤٨. بتاريخ ٢٠٢٢/٠٢/٠٣ تم شراء عجول من المورد الجمعية التعاونية للثروة الداجنة بمبلغ ٣٩٦,٠٠٠ جنيها وبمراجعة حركة الخزينة تبين أن المورد الجمعية التعاونية للثروة الداجنة هو مورد أعلاف وليس مورد مواشي.

٤٩. بتاريخ ٢٠٢٢/٠٢/٢٤ تم شراء مواشي بعقد "مرفق صورة" من المورد عادل عبد النبي تم إدراجها بحركة الخزينة بمبلغ ٤٣٢,٠٠٠ جنيها عبارة عن قيمة شراء عدد مواشي ١٨ وبمراجعة إيصال صرف الخزينة اتضح انه بمبلغ ٤١٤,٠٠٠ جنيها بفرق قدرة ١٨,٠٠٠ جنيها عن حركة الخزينة ولم تتمكن من معرفة هذا الفرق وطريقة معالجته بالدفاتر.

٥٠. بالمراجعة اتضح أنه لا توجد حركة بالخزينة أو الحسابات خلال شهور مارس وإبريل ٢٠٢٢ ولم نتوصل لأسباب توقف الشركة خلال تلك الفترة.

• وفي محاوله منا لمتابعة حركة النقدية خاصة وأنه تبين أن حسابات وأرصدة المركز المالي متوقفة وبذلك يكون أساس الحسابات بالشركة هو الأساس النقدي ويتم الصرف والقبض فقط من خلال الخزينة. لذا فقد قمنا بإعداد تصور لحركة النقدية خلال العام ٢٠٢٢ وإعداد تحليل لكل حركة على حساباتها "مرفق ١٢" وتلخصت الحركة كما يلي:

بيان	قيمة
رصيد اول المدة في ٢٠٢٢/٠١/٠١	١,٥٨٦,١٢٦
المقبوضات من ٢٠٢٢/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١	١٦,٧٦٨,٩٨٢
المدفوعات من ٢٠٢٢/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١	١٣,٥٦٦,٧٤١
رصيد آخر المدة في ٢٠٢٢/١٢/٣١	٤,٧٨٨,٣٦٧

- وبناء على مراجعتنا تبين التالي:

٥١. إجمالي ما تم صرفه على إيجار المزرعة مبلغ ٢٧,٥٠٠ جنيها في حين أن إجمالي مصروف الإيجار السنوي من واقع عقد إيجار المزرعة هو ٢٥,٠٠٠ جنيها شهريا أي أن إجمالي المصروف السنوي هو ٣٠,٠٠٠ جنيها بفارق ٢,٥٠٠ جنية ولم يتم إعداد قيد محاسبي بمبلغ الفرق المستحق. (وتم الاعتماد على أقوال الإدارة المالية بأن السداد الربع سنوي للإيجار) حيث لم نجد مستندات كافية.



٥٢. إجمالي ما تم صرفه على إيجار المقر الرئيسي مبلغ ٧٠,٠٥٠ جنيها في حين أن إجمالي مصروف الإيجار السنوي من واقع عقد إيجار المقر الرئيسي هو ٦,٠٥٠ جنيها شهريا أي أن إجمالي المصروف السنوي هو ٧٢,٦٠٠ جنيها بفارق ٢,٥٥٠ جنية ولم يتم إعداد قيد محاسبي بمبلغ الفرق المستحق. (وتم الاعتماد على أقوال الإدارة المالية بأن السداد الربع سنوي للإيجار) حيث لم نجد مستندات كافية.

٥٣. إجمالي ما تم صرفه على إيجار المقر فرع القطامية مبلغ ٣٥,٠٠٠ جنيها في حين أن إجمالي مصروف الإيجار السنوي من واقع عقد إيجار المقر الرئيسي هو ٣,٥٠٠ جنيها شهريا أي أن إجمالي المصروف السنوي هو ٤٢,٠٠٠ جنيها بفارق ٧,٠٠٠ جنية ولم يتم إعداد قيد محاسبي بمبلغ الفرق المستحق.

٥٤. بناء على اطلاعنا على المكاتبات بين الهيئة العامة للرقابة المالية والشركة اتضح وجود غرامات تم توقيعها على الشركة وسدادها من إدارة الشركة وغير مسجلة ضمن المصروفات العمومية المنصرفة من الخزينة بالرغم من وجود المستندات المتعلقة بها وتم تجميع تلك الفواتير والمستندات وبلغت إجماليها مبلغ ١٢٤,٨٦٤ جنيها وبيانها كالتالي:

بيان	قيمة
رسوم هيئة الرقابة المالية	٢١,٧١٤
غرامات هيئة الرقابة المالية	٥٠,٠٠٠
رسوم تسجيل الفاتورة الإلكترونية	٣,١٥٠
اتعاب دراسة جمدي	٥٠,٠٠٠
	<u>١٢٤,٨٦٤</u>

- وقد أفادت الإدارة أنه تم سداد بعض هذه المبالغ من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة السابق بصفه شخصيه ولم تتمكن من الحصول على ما يفيد ذلك أو معرفة أسباب سداد شخص لمديونية خاصة على شركة مساهمه مصرية وهي تعتبر شخصية مالية مستقلة طبقا للقوانين المصرية ومعايير المحاسبة المصرية.

٥٥. بالمراجعة تبين وجود فروق بين المبالغ المنصرفة من الخزينة والمستندات الداخلية (إيصالات الصرف) المؤيدة لها كما يلي:





تاريخ الصرف	صرف نقدي	مستندات	الفرق
٢٠٢٢/٠٣/٣١	٣٥,١٠٠	٢٩,١٠٠	٦,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٦/١٦	١٣٣,٥٠٠	٣٦,١٥٠	٩٧,٣٥٠
٢٠٢٢/٠٩/٣٠	٦٢,١٥٠	٣٦,١٥٠	٢٦,٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	٥٥,٣٩٠	٣٦,١٥٠	١٩,٢٤٠

- وتجدر الإشارة أننا قد توصلنا الى مبلغ ٣٦,١٥٠ جنيهاً على اعتبار أنها مصروفات إيجار الفترة عن طريق مراجعة عقود الإيجار لكلا من (المركز الرئيسي - فرع القطامية - مخزن القطا). وقد لاحظنا أن هذه الفروق هي في بنود المصروفات الوحيدة الموجودة حيث أن أغلب باقي الحركة هي شراء مواشي وأعلاف وبيع مواشي. وهي مؤيدة فقط بمستندات تعتبر من الناحية المحاسبية مستندات داخلية ولا يوجد طريقة لفحص هذه المبالغ بأي طريقة موضوعية ومعرفة صحتها وسوف نقوم بمناقشة هذه الفروق تفصيلاً في مناقشة مراجعتنا لبند المصروفات العمومية.

ثاني عشر: ملاحظات على رأس المال

٥٦. بلغ رأس المال المرخص به للشركة مبلغ ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً "أربعون مليون جنيهاً" وبلغ رأس مال الشركة المدفوع مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً وذلك بالمخالفة لمتطلبات المادة رقم "١٠" من قواعد قيد وشطب الشركات بالبورصة المصرية والتي تنص على "لا يزيد رأس المال المرخص للشركة الراغبة في قيد أوراقها المالية في البورصة عن خمسة أمثال رأس المال المصدر". لذا يجب على الشركة زيادة رأس المال المصدر أو تخفيض رأس المال المرخص به طبقاً لتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية.

ثالث عشر: ملاحظات على التزامات ضريبة الدخل والضريبة مؤجلة

٥٧. عدم سداد الشركة لضرائب الدخل للأعوام ٢٠٢١ وكذلك ٢٠٢٢ وذلك بالمخالفة لقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ مما قد يترتب عليه غرامات ومشاكل ضريبية على الشركة مما يتطلب تكوين مخصص لمواجهة تلك المخاطر ونرى ضرورة مراعاة تأثير هذا على استمرارية الشركة وحقوق المساهمين.

٥٨. بمراجعة حساب ضريبة الدخل تم الحصول على الإقرار الضريبي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ "مرفق ١٣" معتمد من الشركة (ليس صورة طبق الأصل من مصلحة الضرائب) وبالمراجعة اتضح وجود خطأ في قائمة الإقرارات التفصيلية حيث أنه تم رد ضريبة العام بمبلغ ٢٨٤,٤٨٢ جنيهاً بدلاً من الضريبة الصحيحة البالغة ٤٣٨,٢٩٧ جنيهاً مما أدى إلى حساب قيمة ضريبة العام المنتهى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بصورة غير صحيحة ويجب مراعاة تأثير هذا على ضريبة الدخل والتزامات الشركة.



رابع عشر: ملاحظات على دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٥٩. لم يتم الإفصاح الكافي في الايضاح رقم (١٠) بند جاري المساهمين بنحو ١,٢ مليون جنيه عما تم اتخاذه من إجراءات لتسوية المبالغ المسددة في عام ٢٠١٨ تحت حساب زيادة رأس المال في ظل عدم زيادة رأس المال حتى تاريخ القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وذلك لتوضيح ما تم من إجراءات خلال هذه الفترة حتى تاريخه.

خامس عشر: ملاحظات على المخصصات

٦٠. بمراجعة تبويب عناصر المركز المالي اتضح تبويب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن الالتزامات المتداولة مع انما لا تعتبر التزام تندفق نقدي خارج مستقبلي وكان يجب خصمها من أرصدة العملاء بالأصول المتداولة لتظهر الأصول بصورة عادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية كما جاء في تقريرنا على بند العملاء وقائمة المركز المالي.

سادس عشر: ملاحظات على صافي المبيعات

٦١. تم الإفصاح بالإيضاح رقم "٥-٢" بالسياسات المحاسبية المتبعة بالشركة بتطبيق معيار "تحقيق الايراد" وهذا المعيار تم استبداله وفقاً للقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديلات معايير المحاسبة المصرية بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) " الايراد من العقود من العملاء"، ويتعين الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة بشأن معيار "٣٥" الزراعة بشأن الأصول الحيوية "الثروة الحيوانية" والتي تقوم الشركة بشراؤها وتربيتها وبيعها وفقاً لما ورد بالإيضاح رقم (١٣) بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وينص معيار المحاسبة المصري رقم "٣٥" الزراعة ما يلي :





- تعترف المنشأة بالأصل الحيوي أو المنتج الزراعي عندما "وقطع عندما":
- (أ) تتحكم المنشأة في الأصل كنتيجة لحدث في الماضي.
- (ب) يكون من المرجح أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل سوف تتدفق إلى المنشأة.
- (ج) يمكن قياس القيمة العادلة أو تكلفة الأصل بشكل يعتمد عليه.
- تتضمن متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم "٣٥" الزراعة ما يلي :
- على المنشأة أن تفصح عن الأرباح أو الخسائر الكلية الناشئة خلال الفترة الجارية الناتجة عن الاعتراف الأولي بالأصول الحيوية والمنتجات الزراعية وعن التغير في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة للأصول الحيوية.
- على المنشأة أن تقدم وصفاً لكل مجموعة من الأصول الحيوية.
- الإفصاح المطلوب بالفقرة "٤١" قد يأخذ شكل الوصف الكتابي أو الرقمي .
- تشجع المنشأة على أن تقدم وصفاً رقمياً لكل مجموعة من الأصول الحيوية ، تميز فيه بين الأصول الحيوية المخصصة للاستهلاك وتلك المخصصة للتربية أو بين الأصول الحيوية البالغة وغير البالغة حسبما الحال . على سبيل المثال، قد تفصح المنشأة عن القيمة الدفترية للأصول المخصصة للاستهلاك وتلك المخصصة للتربية (السلالات) في مجموعات. وقد تقسم المنشأة تلك القيمة الدفترية بين ما هو بالغ وبين ما هو غير بالغ لتلك الأصول. وتوفر هذه التفرقة معلومات قد تساعد في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية . وعلى المنشأة أن تفصح عن الأسس المستخدمة في اعداد تلك التفرقة.
- الأصول الحيوية المخصصة للاستهلاك هي تلك الأصول التي سوف تحصد كمنتج زراعي أو تباع كأصول حيوية، ومن أمثلة الأصول الحيوية المخصصة للاستهلاك ، المواشى والدواجن التي ينوى إنتاجها في صورة لحوم أو يحتفظ بها للبيع أو مزارع الأسماك و الحبوب مثل الذرة والقمح والشجر الذي ينمو للحصول على أخشاب، أما الأصول الحيوية المخصصة للتربية فهي تلك الأصول التي يحتفظ بها لأغراض أخرى بخلاف الأصول المخصصة للاستهلاك، على سبيل المثال، المواشى التي ينتج منها اللبن وحدائق العنب و أشجار الفاكهة والأشجار التي يحصد منها أخشاب التدفئة بينما يبقى الشجر نفسه . والأصول الحيوية المخصصة للتربية ليست منتجاً زراعياً بل هي أصول تتجدد ذاتياً .
- قد تبوب الأصول الحيوية كأصول بالغة أو كأصول غير بالغة، والأصول الحيوية البالغة هي تلك التي حققت مواصفات الحصاد (مثل الأصول الحيوية المخصصة للاستهلاك) أو قادرة على أن تقدم حصاد منتظم (مثل الأصول الحيوية المخصصة للتربية) .





- إذا لم يتم الإفصاح عن ذلك في مكان آخر ضمن المعلومات المنشورة مع القوائم المالية ، على المنشأة أن تصف ما يلي :
- (أ) طبيعة أنشطتها المتعلقة بكل مجموعة من الأصول الحيوية .
- (ب) لمقاييس غير المالية أو التقديرات للعدد الفعلي لما يلي :
- (١) كل مجموعة من الأصول الحيوية في نهاية الفترة .
- (٢) محصول المنتجات الزراعية خلال الفترة .
- على المنشأة أن تفصح عن:
- (أ) الأصول الحيوية وقيمتها الدفترية التي عليها قيود والقيمة الدفترية للأصول الحيوية للرهنه كضمان للالتزامات .
- (ب) قيمة الارتباطات لتطوير أو اقتناء أصول حيوية .
- (ج) استراتيجيات إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالنشاط الزراعي .
- على المنشأة أن تعرض تسوية للتغيرات في القيمة الدفترية للأصول الحيوية بين بداية ونهاية الفترة الحالية على أن تتضمن التسوية:
- (أ) الربح أو الخسارة الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع.
- (ب) الزيادة نتيجة الشراء .
- (ج) النقص نتيجة المبيعات والأصول الحيوية المبوية كمحتفظ بها لغرض البيع (أو تدخل ضمن المجموعة الجارية التخلص منها و المبوية كمحتفظ بها لغرض البيع) طبقاً لمعيار المحاسبة للمصري رقم (٣٢) .
- (د) النقص نتيجة الحصاد .
- (هـ) الزيادة الناتجة عن تجميع الأعمال .
- (و) صافي فروق العملة الناشئة عن ترجمة القوائم المالية إلى عملة عرض مختلفة وترجمة عملية أجنبية إلى عملة عرض المنشأة المصدره للقوائم المالية .
- (ز) أية تغيرات أخرى .
- يمكن أن تتغير القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع للأصل الحيوي نتيجة لكل من التغير الطبيعي وتغيرات السعر بالسوق، ويفيد الإفصاح للفصل عن التغيرات الطبيعية والسعرية في تقييم أداء الفترة الحالية والتوقعات المستقبلية وبالتحديد عندما توجد دورة إنتاج تزيد عن سنة . في مثل هذه الحالات تشجع المنشأة أن تفصح - بالمجموعة أو بأي شكل آخر - عن قيمة التغير في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع بما في ذلك الربح أو الخسارة نتيجة للتغيرات الطبيعية ونتيجة التغيرات في السعر، وهذه للمعلومات في العادة تكون أقل فائدة عندما تكون دورة الإنتاج أقل من سنة ، على سبيل المثال ، تربية الدجاج أو زراعة الحبوب .
- ينتج عن التحول الحيوي في عدد من أشكال التغيرات الطبيعية كالنمو والاضمحلال والإنتاج والإنتاج وكلها أمور مرئية وقابلة للقياس، وكل تغير من هذه التغيرات الطبيعية له علاقة مباشرة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية و يعتبر التغير في القيمة العادلة للأصل الحيوي نتيجة الحصاد تغيراً طبيعياً أيضاً .
- يتعرض النشاط الزراعي أحياناً إلى تقلبات المناخ و الأمراض و الأخطار الطبيعية الأخرى و إذا وقع هذا الحادث وأدى إلى زيادة بند هام في الإيراد أو المصروف ، يجب الإفصاح عن طبيعة وقيمة هذا البند طبقاً لمعيار المحاسبة للمصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" . ومن أمثلة هذه الأحداث إنتشار أمراض خبيثة و الفيضان والجفاف الشديد والتجمد والأوبئة .
- الإفصاحات الإضافية للأصول الحيوية عندما لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه
- إذا قاست المنشأة الأصول الحيوية بتكلفتها ناقصاً أية جمعات للإهلاك وأية جمعات لخسائر الإضمحلال في تاريخ نهاية الفترة ، على المنشأة أن تفصح لتلك الأصول الحيوية عن الآتي:
- (أ) وصف للأصول الحيوية .
- (ب) إيضاح سبب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه .
- (ج) المدى الذي من الممكن أن تقع فيه تقديرات القيمة العادلة (إذا أمكن ذلك).
- (د) طريقة الإهلاك المستخدمة .
- (هـ) العمر الإنتاجي أو معدلات الإهلاك المستخدمة .
- (و) إجمالي القيمة الدفترية وجمع الإهلاك (مع جمع خسائر الإضمحلال) في بداية ونهاية الفترة .
- إذا قامت المنشأة خلال الفترة الحالية بقياس الأصول الحيوية بتكلفتها ناقصاً أية جمعات إهلاك وأية جمعات لخسائر الإضمحلال تفصح المنشأة عن أية أرباح أو خسائر تعترف بها عند استبعاد هذه الأصول الحيوية، ووفقاً للتصوية المطلوبة في الفقرة "٥" سوف تفصح عن القيم المرتبطة بهذه الأصول الحيوية بشكل منفصل، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتضمن التصوية على القيم التالية التي أدرجت في الأرباح أو الخسائر والمتعلقة بتلك الأصول الحيوية:
- (أ) خسائر إضمحلال القيمة .
- (ب) رد خسائر اضمحلال القيمة .
- (ج) الإهلاك .
- إذا كانت القيمة العادلة للأصول الحيوية للمقاسة من قبل بتكلفتها ناقصاً أية جمعات إهلاك وأي جمع لخسائر الإضمحلال أصبحت قابلة للقياس بصورة يعتمد عليها خلال الفترة الحالية ، على المنشأة أن تفصح عن الآتي بالنسبة لتلك الأصول الحيوية :
- (أ) وصف للأصول الحيوية .
- (ب) شرح لماذا أصبحت القيمة العادلة قابلة للقياس بصورة يعتمد عليها .



سابع عشر: ملاحظات على تكلفة المبيعات

٦٢. كما جاء بمراجعتنا على قائمة الدخل بمراجعة مصروفات التشغيل اتضح عدم وجود مصروفات أدوية مستخدمة ومن المفترض أن ذلك الطبيعي في هذا النشاط.

٦٣. بمراجعة مصروفات التشغيل اتضح عدم وجود مصروفات طبيب بيطري مستخدمة ومن المفترض أن ذلك الطبيعي في هذا النشاط. ونرى أن هذا يؤثر الشك في القيمة الفعلية لبند تكلفة المبيعات.

ثامن عشر: ملاحظات على مصروفات عمومية وإدارية

٦٤. لم تتضمن المصروفات العمومية قيمة المبالغ المسددة كمخالفات بالهيئة العامة للرقابة المالية والتي تم سدادها بسبب مخالفة المادة "٤٨" من قواعد القيد الواردة بالمنشور بتاريخ ١٦-٠١-٢٠٢٢ وقدرها ٥٠,٠٠٠ جنيها.

٦٥. بمراجعة مصروفات شهر مارس ٢٠٢٢ بمبلغ ٣٥,١٠٠ جنيها وبمراجعة إيصالات الصرف اتضح أن إجمالي إيصالات الصرف تبلغ ٢٩,١٠٠ جنيها بفرق قدرة ٦,٠٠٠ جنيها. وبيان إيصالات الصرف كالتالي:

المبلغ	بيان المصروف
٦,٠٥٠	إيجار المقر الرئيسي
٣,٥٠٠	إيجار المقر الرئيسي
٢,٥٠٠	إيجار مزرعة
٥,٠٠٠	تصالح مع هيئة الرقابة
٦,٠٥٠	إيجار المقر الرئيسي
٣,٥٠٠	إيجار فرع القطامية
٢,٥٠٠	إيجار مزرعة
٢٩,١٠٠	الإجمالي





٦٦. تضمنت المصروفات العمومية والإدارية العديد من البنود التي تخص بند تكلفة المبيعات وتم تبويبها ضمن المصروفات العمومية والإدارية مثل (مصروف إيجار المزرعة - إهلاك الأصول الثابتة المتعلقة بالتشغيل)
٦٧. بمراجعة المصروفات (تكلفة المبيعات والمصروفات العمومية) اتضح عدم وجود مرتبات منصرفة خلال العام المالي ٢٠٢٢ ولا يوجد ملف تأميني للعاملين بالشركة.
٦٨. بالمراجعة اتضح بأنه تم تبويب جميع مصروفات الإيجار ضمن المصروفات العمومية طبقاً للإيضاح رقم "١٤" بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية بمبلغ ١٤٤,٦٠٠ جنيهاً وبناء على مراجعة العقود اتضح أنها تضمن مصروفات إيجار تخص المزرعة. لذا يجب تبويب هذه المصروفات ضمن تكلفة المبيعات وعدم اعتبارها جزءاً من المصروفات العمومية ومراعاة تأثير ذلك على مجمل الربح والنسب المالية.
٦٩. بمراجعة المستندات الخاصة بالمصروفات تبين أن العديد منها باسم شركة الأخوة المتضامنون (الاسم القديم) خاصة بعض الفواتير الإلكترونية مع الوضع في الاعتبار ملاحظتنا على بند النقدية حيث أن العديد من المصروفات المؤيدة بمستندات خارجية لم يتم إدراجها بالحسابات أو حركة الخزينة النقدية.
٧٠. بالمراجعة اتضح بأنه تم تبويب جميع مصروفات الإهلاك ضمن المصروفات العمومية طبقاً للإيضاح رقم "٣" بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية بمبلغ ٥٢٩,٠٩٣ جنيهاً وبناء على مراجعتنا اتضح أنها تضمن مصروفات إهلاك تخص مباني المزرعة ومباني العاملين ونرى ضرورة تبويب المصروفات ضمن تكلفة المبيعات مما له تأثير على مجمل الربح والنسب المالية.
٧١. تبين بالمراجعة وجود تعاقد إيجار بين الشركة والسيد/ عمرو عادل منير إبراهيم لإيجار مزرعة مواشي بناحية القطا "مرفق ١٥" وتبين بالمراجعة بنود التعاقد (البند ٥) ان الإيجار للسنة الأولى ٢٠٢١/١٢/١ بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيهاً عند التوقيع على التعاقد. بناءً على ذلك كان من المفترض على الشركة ادراج التعاقد على أساس الاستحقاق الأمر الذي لم يتم. هذا مع مراعاة وجود زيادة سنوية لم يتم تطبيق المصروفات بها ولا توجد إيصالات إيجار خارجية من المالك.
٧٢. تبين بالمراجعة وجود تعاقد إيجار بين الشركة والسيدة/ هويدا عبد القوي لإيجار مقر الشركة "مرفق ١٦" وتبين بالمراجعة بنود التعاقد ان الإيجار للسنة الأولى ٢٠٢١/٠٨/١ وينتهي في ٢٠٢٤/٠٧/٣٠ بمبلغ ٦,٠٠٠ جنيهاً عند التوقيع على التعاقد. بناءً على ذلك كان من المفترض على الشركة ادراج التعاقد على أساس الاستحقاق الأمر الذي لم يتم. وكذلك تم تغيير المقر الرئيسي خلال ٢٠٢٣ وذلك بالرغم من سريان عقد الإيجار.
٧٣. بمراجعة عقد مزرعة القطا يوجد مصروف البند (٦) سقاية للمواشي مقابل ١,٠٠٠ في الشهر، وبناء على مراجعتنا لم يتم إدراج المصروفات خلال أي شهر من شهور المراجعة كما أن عقد مزرعة القطا انه يخص مزرعة إيجار تشغيل وليس إيجار عمومي كما هو ظاهر بالقوائم المالية.



٧٤. وقد حصلنا أثناء المراجعة على عقد إيجار بين شركة ثقة وبين أ/ محمود إبراهيم أحمد بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١١ بخصوص إيجار مصنع ملابس جاهزة بالعاشر من رمضان يبدأ العقد من ٢٠٢٣/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وهو خارج إطار فترة المراجعة ولكن جدير بالذكر أن هذا التعاقد ينص على أنه تم سداد مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيهها كمقدم عقد في مجلس التعاقد بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١١ وهذا التعامل لم يظهر في حركة الخزينة خلال الفترة أو في المصروفات أو المدفوعات المدفوعة مقدما. حيث أن الشركة تقوم بالقيود طبقا للأساس النقدي. وأن هذه المعاملة لها تأثير نقدي كبير له أهمية نسبية كبيرة.

تاسع عشر: ملاحظات على مصروف المساهمة التكافلية

٧٥. لم يتم سداد قيمة المساهمة التكافلية البالغة ٤١,٩٢٢ جنيهها بقائمة الدخل في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ونرى ضرورة سداد تلك المبالغ وذلك تجنباً لتوقيع أي حجوزات على الشركة.

عشرون: تقارير مراقب حسابات الشركة

٧٦. بناء على مناقشتنا مع مراقب حسابات الشركة. وبالاطلاع على تقارير وملاحظات مراقب حسابات شركة ثقة لإدارة الأعمال والتنمية (ش.م.م) اتضح من خلال تقارير الملاحظات الربع سنوية قيام مراقب الحسابات بعرض عدد كبير من الملاحظات على إدارة الشركة. وأن إدارة الشركة لم توفر الشركة لسيادته كافة التقارير والسجلات المتعلقة بالأصول الثابتة وكذلك محاضر جرد المخزون في تاريخ إعداد المراكز المالية وكذلك مصادقات العملاء والأرصدة الدائنة وذلك على مدار أكثر من فترة مالية والتي أدت في النهاية إلى تقديم مراقب حسابات الشركة خطاب اعتذار عن مراجعة القوائم المالية لشركة ثقة لإدارة الأعمال والتنمية (ش.م.م) وذلك بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١١. وذلك عن الفترة الثانية من العام المالي ٢٠٢٣.

